الأمم المتحدة

A/C.1/70/PV.5

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السبعون

اللجنة الأولى

الجلسة **٥**

الثلاثاء، ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد كاريل فان أوستروم . . . . . (هولندا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

البنود من ٨٨ إلى ١٠٥ (تابع)

مناقشة عامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أذكّر جميع الوفود التي أخذت الكلمة بأن تقتصر بياناتها على ١٠ دقائق فقط عند التكلم بصفتها الوطنية و ١٥ دقيقة عند التكلم باسم عدة وفود.

السيد نتواغاي (بوتسوانا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشاطر الآخرين في تهنئتكم المخلصة، سيدي الرئيس، على انتخابكم وعلى الطريقة الفعالة التي تواصلون بها توجيه مداولات اللجنة. وأود على المنوال نفسه، سيدي، أن أشكر سلفكم، الممثل الدائم لجامايكا، على القيادة الفعالة للغاية التي وفرها للجنة الأولى خلال الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة.

يؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أُدلي بهما باسم حركة بلدان عدم الانحياز ومجموعة الدول الأفريقية (انظر A/C.1/70/PV.2)

وأود أن أبدأ بتأكيد الأهمية التي توليها بوتسوانا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وخاصة فيما يتعلق بصون السلم والأمن الدوليين. وما فتئت بوتسوانا تشعر بالقلق البالغ إزاء التهديدات الخطيرة للسلم والأمن الدوليين في أنحاء كثيرة من العالم، والتي يُزعم أنها تمثّل التحدي الأكبر للتنمية البشرية. فنحن نشهد تصاعدا مفزعا في حالات عدم الاستقرار وانعدام الأمن والنزاعات العنيفة التي تسبب دمارا ومعاناة بشرية يعجز عنهما الوصف. وقد بلغت الخسائر المتزايدة في أرواح الأبرياء وتصاعد الأزمات الإنسانية مستويات مأساوية، ما يحتم على المجتمع الدولي اتخاذ إجراءات عاجلة وحاسمة. وقد أتى اختيار موضوع المناقشة هذا العام في إطار الجمعية العامة ”الأمم المتحدة في ذكراها السبعين: التزام جديد بالعمل“ مناسبا تماما ويلزمنا جميعا بالتوقف والتفكير في الماضي والتعهد بالتزامات جديدة لأجل تحقيق مستقبل أفضل.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

1530996 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

واتساقا مع ذلك الالتزام، اعتمد قادة العالم قبل بضعة أيام فحسب خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) التي تمثل رؤية عالمية لتحقيق الرخاء المستدام للبشرية. ويتمثل الشعور المشترك في أن السلام والأمان والاستقرار تشكل شروطا أساسية لتحقيق التنمية المستدامة.

ويمثل وجود الأسلحة النووية والإرهاب والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولها بعض التحديات التي لا تزال تشكل تهديدا للسلم والأمن والاستقرار والتنمية. ويثير استمرار وجود الأسلحة النووية شكوكا في التزام الدول الحائزة للأسلحة النووية بتحقيق نزع السلاح الكامل. وينبغي أن تدفعنا الآثار الإنسانية الكارثية المترتبة عن استخدام الأسلحة المرعبة هذه إلى القضاء عليها نهائيا. وقد خلصت المؤتمرات الثلاثة التي عُقدت بشأن هذا الموضوع في أوسلو ونايايريت وفيينا، إلى أنه ليس بوسع أي من الدول أو المنظمات الدولية التصدي لمسألة تقديم المساعدة والحماية اللازمتين في الأجلين القصير والطويل بمفردها في حالة وقوع انفجار للأسلحة النووية. ولذلك السبب، يود وفد بلدي أن يؤكد مجددا أن الإزالة الكاملة للأسلحة النووية هي الضمان المطلق الوحيد لعدم استخدام تلك الأسلحة أو التهديد باستخدامها. وفي ذلك الصدد، فإن مما يثير القلق العميق تزايد مشاركة الجهات الفاعلة من غير الدول والمتطرفين الراديكاليين في معظم حالات النزاعات الدائرة في مختلف أنحاء العالم. وتزيد الأنشطة التي تقوم بها مثل هذه الكيانات صعوبات إضافية لإدارة النزاعات، علاوة على زيادة الاستجابة لها تعقيدا في المناطق التي تشهد اضطرابات.

وقد أخفق مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥ الذي استغرق شهرا كاملا وعُقد في نيسان/أبريل وأيار/مايو في التوصل إلى اتفاق على مشروع وثيقة ختامية. وربما حان الوقت الآن للنظر بجدية في وضع معايير دولية جديدة، بما في ذلك وضع صك ملزم قانونا لحظر حيازة تلك الأسلحة.

وفيما يتعلق بالأسلحة التقليدية، فما تزال بوتسوانا تشعر بقلق عميق إزاء نقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتصنيعها وتداولها بطريقة غير مشروعة. ويعدُّ تكديسها وانتشارها دون ضوابط في مناطق كثيرة من العالم مصدرا للقلق الشديد، لما لها من آثار دائمة على الأبرياء، وخاصة النساء والفتيات. وفي عالم يسهل فيه اختراق الحدود وباتت فيه الأمم أكثر اعتمادا وترابطا فيما بينها، فإن للتهديدات الأمنية في أي من المناطق عواقب تترتب علينا جميعا، في حين يتمثل الاختلاف الوحيد في مدى تأثيرها.

وبالتالي، فإننا نؤيد تماما الجهود الرامية إلى تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، فضلا عن الصك الدولي للتعقب. ومع ذلك فإننا مدركون تماما لأن تحقيق أهداف برنامج العمل لا يزال يشكل تحديا بالنظر إلى محدودية الموارد وتباين قدرات الدول. وبالإضافة إلى ذلك، فقد شدد الاجتماع الثاني للخبراء الحكوميين المفتوح باب العضوية المعني بتنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، الذي عُقد في نيويورك في الفترة من ١ إلى ٥ حزيران/يونيه، على أن للتطورات الجديدة في صناعة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، علاوة على التكنولوجيا والتصميمات المرتبطة بها، بما في ذلك استخدام مكونات البوليمر ومنظومات الأسلحة ذات المكونات القياسية المتعددة التراكيب، آثارا هامة في مجالات وسم الأسلحة وحفظ سجلاتها وتعقبها في ذات الوقت الذي تشكل فيه أيضا سلسلة من التحديات التي تواجه تنفيذ برنامج العمل. وعليه، فإن من الضروري للغاية تعزيز تنفيذ برنامج

العمل والصك الدولي للتعقب، وأن يتم النظر في أساليب جديدة أخرى عند الاقتضاء.

وختاما، يود وفد بلدي أن يؤكد دعمه المستمر لجهود المجتمع الدولي الرامية إلى التصدي للتحديات المتعلقة بالسلم والأمن.

وأخيرا، نتمنى لجميع أعضاء اللجنة النجاح في مداولاتهم.

السيدة شوم (أوكرانيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود باسم وفد أوكرانيا، أن أهنئكم، سيدي الرئيس، وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم، وأن نعرب عن ثقتنا بأن حنكتكم الدبلوماسية ستقود مداولاتنا إلى نتيجة ناجحة.

واحتراما للقيد الزمني المحدد، سأدلي بصيغة مختصرة من بياني، وستكون النسخة الكاملة للبيان متاحة على الموقع الشبكي للجنة.

ما برحت أوكرانيا تؤيد اتّباع نهج متعدد الأطراف إزاء جدول الأعمال المتعلقة بتزع السلاح والأمن الدولي. وإذ نسلّم بالصعوبات الكامنة في تنفيذ المعاهدات الدولية القائمة وإنفاذ معاهدات جديدة أخرى، فإننا نؤكد مجددا التزامنا بصون وتعزيز الآلية الحالية لتزع السلاح، فضلا عن التعاون الدولي.

وعلى الرغم من أوكرانيا ما تزال ضحية للعدوان الروسي، فإنها تعدُّ شريكا يعول عليه وتواصل الوفاء بالتزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها دولة غير حائزة للأسلحة النووية.

وقد أدان الاتحاد الروسي بشكل انفرادي معاهدة التقسيم المبرمة بين أوكرانيا والاتحاد الروسي بشأن وضع وشروط وجود أسطول البحر الأسود التابع للاتحاد الروسي في أراضي أوكرانيا المؤرخة ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٧. وبموجب أحكام المادة ٥ من المعاهدة، فإن الاتحاد الروسي ملزم بعدم إدراج الأسلحة النووية في تشكيلات أسطول البحر الأسود التابع له والموجود في إقليم أوكرانيا. ونظرا للموقع الاستراتيجي لشبه جزيرة القرم في المنطقة، فإنه لا يمكننا استبعاد نشر القوات النووية للاتحاد الروسي في الأراضي الأوكرانية في جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي، الأمر الذي يشكّل تحديا خطيرا لنظام عدم الانتشار الحالي، الأمر الذي يجب أن يتصدى له المجتمع الدولي.

وعلاوة على ذلك، ما فتئنا نتلقى أدلة على أن الاتحاد الروسي قد نشر وسائل إيصال الأسلحة النووية على التراب الأوكراني في القرم، وما برح يجدد البنى التحتية ذات الصلة هناك. وفي هذا الصدد، ينبغي إيلاء اهتمام خاص لجهود الاتحاد الروسي لتجديد منشأتين لصيانة الأسلحة النووية في مدينتي بالاكلافا وفيودوسيا. يتعارض تنفيذ هذه الخطط مع المادة الأولى من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بالنظر إلى أن أوكرانيا لم تمنح قط الاتحاد الروسي إذنا بنشر أسلحته النووية على الأراضي الأوكرانية. ولم نُقِمْ قط تحالفاً عسكرياً مع روسيا. ولذلك نحتجّ بشدّة على إمكانية نشر الأسلحة النووية الروسية في شبه جزيرة القرم.

ومن أجل إنقاذ نظام عدم الانتشار النووي، يجب أن يأخذ المجتمع الدولي على محمل الجد تصريحات المسؤولين الروس عن حقهم في نشر أسلحة نووية في شبه جزيرة القرم وعكس مسار نزع السلاح النووي الذي طبّقته أوكرانيا هناك. وتشكل هذه الخطط العدوانية تحدياً خطيراً للنظام الحالي لعدم الانتشار، ويتعارض تنفيذها مع المركز غير النووي لأوكرانيا. والسبيل الوحيد لحماية العالم من الانتشار النووي هو تحويل الرفض الأوكراني للأسلحة النووية إلى قصة نجاح. وإلاسيصبح من الأصعب بكثير إقناع أي بلد برفض برنامج نووي وطني.

ولا تزال أوكرانيا مناصرا مخلصا للجهود المبذولة داخل منظومة الأمم المتحدة وعلى الصعيد الإقليمي من أجل معالجة مسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبها. إن الرقابة الفعالة على أنشطة السمسرة ونقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة هي المجال الذي ينبغي أن يتخذ المجتمع الدولي خطوات أكثر فعالية فيه. وفي هذا الصدد، ترحب أوكرانيا ببدء نفاذ معاهدة تجارة الأسلحة، وهو صك شامل يرسي معايير مشتركة في هذا الميدان، وبالتالي يمنع انتشار الأسلحة التقليدية.

إن العدوان العسكري الروسي ضد أوكرانيا قد انطوى على استخدام القوات العسكرية النظامية، والأسلحة الثقيلة، والمدرعات والطيران، وأضرّ إلى حد كبير بالنظام الحالي لتحديد الأسلحة وهيكل الردع الاستراتيجي. وجرى أيضاً تجريد فكرة نزع السلاح من مصداقيتها. ولا يمكن أن يكون مقبولاً للأمم المتحدة أن روسيا قد ”علقت“ عضويتها في معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا لعام ١٩٩٠وتتهرب باستمرار من التنفيذ الدقيق والتزيه لأحكام وثيقة فيينا لعام ١٩٩٢ بشأن تدابير بناء الثقة والأمن، ومعاهدة السماوات المفتوحة لعام ١٩٩٢.

وأودّ أيضاً أن أذكّر الجمعية بعمليات النقل غير القانوني للأسلحة التقليدية من الاتحاد الروسي إلى جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومنطقة دونباس في أوكرانيا. لقد أرسلت روسيا كمية كبيرة من الأسلحة إلى أراضي أوكرانيا، وهو ما لم يزعزع عمداً الوضع الإقليمي فحسب بل والأمن والاستقرار الدوليين. ولا تشمل هذه التحويلات غير المشروعة أسلحة صغيرة وأسلحة خفيفة فحسب، بل وأيضاً أسلحة ثقيلة. وكمية الأسلحة هي ببساطة لا تُصدق. وكما ذكر الرئيس بوروشينكو في بيانه خلال افتتاح الجمعية العامة،

> ”تتركز الأسلحة الثقيلة والمعدات العسكرية في الأراضي المحتلة بكميات تحلم بها حتى جيوش أغلبية الدول الأعضاء.“ (A/70/PV.16، الصفحة ٣٤).

وعلى الرغم من إنكار الاتحاد الروسي، توجد أدلة وافرة على النقل غير المشروع للأسلحة والمعدات العسكرية إلى الجماعات المسلحة غير القانونية والإرهابيين في أوكرانيا. وقد أدت هذه التحويلات والتراكم المفرط للأسلحة بالفعل إلى زعزعة الأمن الإقليمي.

وتقر أوكرانيا وتقدر كثيراً الدور الهام الذي تؤديه اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر في التصدّي للتدابير العلاجية لما بعد انتهاء النزاع بغية التقليل إلى أدنى حد ممكن من مخاطر وآثار المتفجرات من مخلفات الحرب.

وترى أوكرانيا، باعتبارها دولة طرفاً في اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام لأكثر من ١٠ سنوات، أن ذاك الصك أساسيا في التقليل إلى أدنى حد من حوادث الألغام الأرضية ومخاطرها وآثارها. وعلى الرغم من التحديات الكبيرة الحالية في المجال الأمني المتصلة بالحرب المختلطة التي تُشنّ ضد بلدنا، تمتثل أوكرانيا امتثالاً تاماً لالتزاماتها بموجب تلك المعاهدات. ونتيجة للعدوان المسلح الذي تشنه روسيا والأعمال الهجومية التي تنفذها الجماعات المسلحة غير القانونية الموجّهة من روسيا والعاملة في أنحاء معينة من منطقتي دونتسك ولوهانسك في أوكرانيا، يضطرّ بلدنا الآن إلى أن يتعامل مع عدد متزايد من المتفجرات الخطيرة من مخلفات الحرب، مما تسبب في وقوع إصابات في صفوف المدنيين بمن فيهم الأطفال. إن المتفجرات من مخلفات الحرب، فضلاً عن الألغام المضادة للأفراد، التي لها آثار عشوائية قد زرعتها الجماعات المسلحة غير القانونية في مناطق سكنية وعلى طول طرق الربط بين المناطق المأهولة

منتهكة بذلك الاتفاقية. وفي الواقع، فإنها تشكل خطراً يتهدد السكان المدنيين أكثر مما يتهدد الأفراد العسكريين. وحتى اليوم، تم تطهير حوالي ٩٠٠ ٥ هكتار من الأراضي في شرق أوكرانيا. ودُمّر أكثر من ٠٠٠ ٢٦ من الأجهزة المتفجرة والألغام التي زرعتها الجماعات المسلحة غير القانونية الموجّهة من روسيا ووحدات القوات المسلحة للاتحاد الروسي، إلى جانب غيرها من المخلفات المتفجرة عن هجمات المدفعية والهاون، بما في ذلك تلك التي تستخدم فيها منظومات أوراغان وسميرتش الصاروخية. وفي العام الماضي، قامت القوات المسلحة الأوكرانية بتعطيل ٨٢ جسماً ودمرت أكثر من ٠٠٠ ١٣ وحدة من الأجهزة المتفجرة التي وضعتها الجماعات المسلحة غير القانونية الموجّهة من روسيا.

وتعتقد أوكرانيا أن من الأهمية الحيوية بالنسبة للمجتمع الدولي أن يبذل قصارى جهده لكفالة التنفيذ السليم للاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة واتفاقية حظر الألغام، ونحن على استعداد لتبادل أفضل الممارسات بشأن التكنولوجيات القائمة لكشف وتدمير المتفجرات من مخلفات الحرب. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي إيلاء الاهتمام الواجب لاحتياجات الدول الأطراف في البروتوكول بشأن المتفجرات من مخلفات الحرب الملحق باتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر. وتعلق أوكرانيا أهمية كبيرة على زيادة تعميق التعاون مع الشركاء الدوليين في هذا الميدان.

وفي الختام، أود أن ألفت انتباه الجمعية إلى التحديات الجديدة التي نواجهها اليوم، والتي ينبغي معالجتها بشكل سليم من قبل اللجنة الأولى، أي مسألة الحرب مختلطة. وقد باتت أوكرانيا هدفاً لعدوان خارجي تشنه دولة نووية مجاورة وهي شريك استراتيجي سابق تعهد قانوناً باحترام سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية وحرمة حدودها. وبالرغم من تلك الحقيقة، ما زالت روسيا ترفض رسمياً الاعتراف بغزوها العسكري المباشر. وما من شك اليوم في أن روسيا تشن حرب عدوانية ضد بلدي. وفي أعقاب تلك الحرب، لقي أكثر من ٠٠٠ ٨ أوكراني حتفهم، وكان من بينهم ٠٠٠ ٦ مدني، على أيدي الإرهابيين والمحتلين الذين توجههم روسيا في دونباس. وأُجبر أكثر من ١,٥ مليون من سكان دونباس على الفرار من منازلهم وأصبحوا مشردين داخلياً، وانتقلوا إلى مناطق أخرى من أوكرانيا. وبغية تضليل المجتمع الدولي، أمرت القيادة الروسية بإزالة العلامات المميزة من بزات العسكريين في جيشها وإزالة علامات التعريف عن معداتها العسكرية؛ وأمرت بالتخلي عن جنودها الذين يؤسرون في ميدان المعركة؛ وهي تَستخدِمُ بدهاء محارق متنقلة لإزالة آثار جرائمها على التراب الأوكراني. وعلاوة على ذلك، تواصل روسيا عدوانها ضد بلدي من خلال تمويل الإرهابيين والمرتزقة، وتوريد الأسلحة والمعدات العسكرية للجماعات المسلحة غير القانونية في دونباس.

لقد حان الوقت ليتوقف المجتمع الدولي عن تجاهل مسألة الحروب المختلطة والشروع في وضع السبل الكفيلة بمنعها والتصدي لها. إن لدى اللجنة الأولى كل الخبرات والمعارف اللازمة للشروع في هذا الجهد، كما آمل أن تكون لدى اللجنة الإرادة للقيام بذلك.

السيدة ماكارني (كندا) (تكلمت بالإنكليزية): تهنئكم كندا، سيدي، على اضطلاعكم بالدور الهام للرئيس في هذا الوقت. ونتطلع إلى العمل معكم.

(تكلمت بالفرنسية)

إن انتشار أسلحة الدمار الشامل وإمكانية استعمالها، سواء كانت نووية أو كيميائية أو بيولوجية، لا يزال من بين التحديات الأكثر إلحاحا للسلام والأمن العالميين. وإن العمل معاً على تعزيز نظم عدم الانتشار ونزع السلاح الموجودة،

فضلاً عن المعايير ذات الصلة، ليس خياراً سياسياً بقدر ما هو ضرورة أمنية؛ ونحن مطالبون بأن نفعل كل ما في وسعنا للحيلولة دون استخدام تلك الأسلحة الرهيبة مرة أخرى.

وعلاوة على ذلك، يجب علينا أن نضاعف جهودنا للتأكد من أن جميع البلدان تفي بالتزاماتها الدولية فيما يتعلق بعدم الانتشار ونزع السلاح.

ولا يمكن للمجتمع الدولي ولا ينبغي له أن يتغاضى عن التهديدات المستمرة للأمن الإقليمي والعالمي من جانب الدول التي لا تحترم تلك الالتزامات. ويجب على دول، مثل إيران وكوريا الشمالية وسورية، أن تمتثل امتثالا تاما لالتزاماتها الدولية.

وخلال العام المنقضي، أسفرت جهود أوساط عدم الانتشار ونزع السلاح عن نتائج متباينة. وفي ظل سياق عالمي صعب، من المهم أن نتغلب على خلافاتنا لنتمكن من تحقيق تقدم صوب مصلحتنا المشتركة في منع انتشار واستخدام أسلحة الدمار الشامل والمواد ذات الصلة. والحل الوحيد هو أن نبني على نجاحاتنا وأن نواصل جهودنا مع الالتزام الثابت بتحقيق نتائج ملموسة.

(تكلمت بالإنكليزية)

وقد شعرت كندا بخيبة أمل إزاء عدم التمكن من إيجاد توافق في الآراء بشأن مشروع الوثيقة الختامية خلال مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥. ومع ذلك، لا تزال هناك حاجة ملحة إلى أن تفي جميع الدول بالتزاماتها بعدم الانتشار النووي ونزع السلاح، وأن تعمل معا من أجل تعزيز النظام المتعدد الأطراف لعدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي. وفي هذا السياق، تواصل كندا الدعوة، على سبيل الاستعجال، إلى الشروع فورا في مفاوضات بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وقد تشرفنا برئاسة فريق الخبراء الحكوميين ذي الصلة بهذه المعاهدة، ونرحب ترحيبا حارا بالتقرير النهائي للفريق (انظر A/70/81) الذي اعتمد بتوافق الآراء والصادر في أيار/مايو. ويستند التقرير إلى المناقشات التي أجراها الفريق من المنظورين الموضوعي والتقني حول الجوانب التي يمكن أن تسهم في وضع معاهدة مستقبلا، وهو سيوفر بلا شك معالم مفيدة يسترشد بها المفاوضون في المستقبل. وعلى الرغم من أنه لا تزال هناك اختلافات هامة في وجهات النظر، نعتقد أن خبراء الفريق قدموا تقديرا أعمق لمختلف الخيارات لوضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية مستقبلا، وخلصوا إلى أن مواقفهم ليست متباعدة بالدرجة التي كانوا يعتقدونها أصلا. ونأمل أن تقرأ جميع الوفود التقرير باستفاضة وأن تنظر في السبل الكفيلة بتعزيز إحراز تقدم نحو إجراء مفاوضات. وكندا تتطلع أيضا إلى تقديم مشروع قرار بشأن مشروع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية خلال هذه الدورة للجنة الأولى، والذي سيستند إلى العمل الهام الذي اضطلع به فريق الخبراء الحكوميين.

إن تعزيز هيئات وقواعد عدم الانتشار لا يزال يمثل أولوية. ولكن على الرغم من تلك الجهود وغيرها الكثير، لا يزال الانتشار يشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين. ونحن بحاجة إلى اتخاذ إجراءات في مواجهة عدم الامتثال، الذي يهدد بتقويض الأمن والاستقرار. وفي هذا الصدد، لا تزال كندا يساورها شك بالغ حيال الطموحات النووية لإيران. ونعتقد أن امتلاك إيران لأسلحة نووية لن يكون له آثار مدمرة على الاستقرار والأمن الإقليميين فحسب، بل وسيلحق الضرر أيضا بسلامة النظام العالمي لعدم الانتشار النووي. ونحن نقدر الجهود التي تبذلها مجموعة الخمسة زائدا واحدا، مما أسفر عن خطة العمل الشاملة المشتركة مع إيران. وفي الوقت نفسه، سنواصل الحكم على الأفعال لا الأقوال. ومن ثم، ستواصل

كندا دعم الدور الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية في الرصد والتحقق من تنفيذ إيران لالتزاماتها. وتؤمن كندا إيمانا راسخا بضرورة حل المسائل المحيطة بالأبعاد العسكرية المحتملة للبرنامج النووي لإيران بصورة مرضية حتى يتسنى للمجتمع الدولي أن يثق بالطابع السلمي الخالص لبرنامج إيران النووي.

يشكل تجاهل كوريا الشمالية الصارخ لالتزاماتها الدولية وتحديها لقرارات مجلس الأمن المتعاقبة تهديدا للسلام والأمن الدوليين. وتدعو كندا كوريا الشمالية إلى وقف برامجها المتعلقة بالأسلحة النووية والقذائف التسيارية ومركبات الإطلاق الفضائية، والتي تمثل انتهاكا واضحا لقرارات مجلس الأمن المتعاقبة. وادعاءات كوريا الشمالية بأنها تملك القدرة على تصغير حجم الأسلحة النووية وإطلاق قذيفة تسيارية من غواصة ادعاءات استفزازية ومزعزعة للاستقرار على السواء. وفي هذا السياق، نحث بقوة كوريا الشمالية على الامتناع عن مواصلة التجارب النووية أو عمليات الإطلاق التي تنطوي على تكنولوجيا القذائف التسيارية.

وفيما يتعلق بسورية، نشيد بالعمل الهائل الذي قامت به منظمة حظر الأسلحة الكيميائية من أجل القضاء على البرنامج السوري للأسلحة الكيميائية. وحتى هذا التاريخ، ساهم برنامج الشراكة العالمية الكندي بمبلغ ١٧ مليون دولار في الجهود التي تبذلها المنظمة لتدمير الأسلحة الكيميائية السورية. وندعو سورية إلى الامتثال الكامل لقرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣)، وذلك من أجل كفالة التعجيل بإزالة أي التباس فيما يتعلق بإعلانها. كما ندعو سورية إلى تنفيذ التزامها بالتدمير الكامل لما تبقى من مرافق أسلحتها الكيميائية. كما أن كندا يساورها بالغ القلق إزاء استمرار استخدام الأسلحة التي تحتوي على الكلور في سورية. إن مرتكبي هذه الأفعال الشنيعة يرتكبون انتهاكا واضحا للقانون الدولي الإنساني وينبغي مساءلتهم. وترحب كندا وتؤيد تماما قرار مجلس الأمن ٢٢٣٥ (٢٠١٥)، الذي يوفر الإطار الدولي لإنشاء آلية تحقيق مشتركة لتحديد الأشخاص الذين ارتكبوا تلك الجرائم، والتي نأمل أن تساعد في نهاية المطاف في تقديم الجناة إلى العدالة.

(تكلمت بالفرنسية)

في ما يتعلق بمسألة الأسلحة التقليدية، نرحب بالنتائج الإيجابية للمؤتمر الاستعراضي الثالث للدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، والذي أسفر، تحت قيادة موزامبيق، عن وضع خطة طموحة وإنشاء اللجنة الجديدة المعنية بتعزيز التعاون والمساعدة، والتي تسعى إلى مساعدة الدول في الوفاء بالتزاماتها من خلال التعاون. ونتطلع إلى الاجتماع المقبل للدول الأطراف في الاتفاقية، ونشجع جميع الدول التي لم تنضم بعد إلى الاتفاقية على أن تفعل ذلك.

ويسر كندا أنها شاركت، بصفتها دولة طرفا، في المؤتمر الاستعراضي الأول للاتفاقية بشأن الذخائر العنقودية. وكندا لم تستخدم قط الذخائر العنقودية في عملياتها العسكرية، ودمرت جميع مخزوناتها من هذه الأسلحة. ونظل ملتزمين بمعالجة الأثر الإنساني للألغام الأرضية والذخائر العنقودية، وقد خصصنا أكثر من ٢٢٣ مليون دولار لهذا الجهد منذ عام ٢٠٠٦. ونحث أيضا جميع الدول التي لم تنضم بعد إلى الاتفاقية على القيام بذلك.

(تكلمت بالإنكليزية)

في سياق بيئة أمنية عالمية متقلبة، من المهم أكثر من أي وقت مضى تكريس الإرادة السياسية اللازمة لتنشيط النظام الدولي لعدم الانتشار ونزع السلاح. ويحدونا الأمل في أن تكون الدورة الحالية للجنة الأولى مثمرة وأن توفر توجيها نحو

إحراز تقدم ذي مغزى للبناء على نجاحاتنا ومعالجة التحديات التي تواجهنا. وتقف كندا على أهبة الاستعداد لتقديم دعمها في هذا الصدد.

السيدة ستينر (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالانضمام إلى المتكلمين الآخرين في الترحيب بكم، سيدي، بصفتكم رئيس دورة اللجنة الأولى لهذا العام.

إن هدفنا العام هو إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وريثما يتم القضاء التام على تلك الفئة من الأسلحة، يجب علينا أن نواصل جهودنا من أجل تقليص دورها. ولن يتسنى إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية من دون نظام قوي وذي مصداقية لعدم الانتشار.

لقد كان عدم الاتفاق على وثيقة ختامية في مؤتمر الأطراف لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في وقت سابق من هذا العام مخيبا للآمال. ومع ذلك، تظل معاهدة عدم الانتشار الأساس الذي يستند إليه النظام الدولي لعدم الانتشار. وعلينا جميعا أن نؤدي دورنا لتنفيذ ومواصلة تعزيز الالتزامات بعدم الانتشار. ويشمل ذلك تعزيز الضمانات الشاملة والبروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويجب أن تكون الوكالة مجهزة بشكل كامل، بما في ذلك ماليا، للاضطلاع بعملها ذي الأهمية الحاسمة في مجال عدم الانتشار.

ولا تزال سورية وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تشكلان تحديات وشواغل على صعيد الانتشار. ومن شأن إيجاد حل سياسي لتلك القضايا أن يعزز كثيرا نظام عدم الانتشار. وسيكون للتعجيل ببدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وبدء مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية نفس الأثر.

وستواصل النرويج البحث عن تدابير ابتكارية وفعالة في ميدان نزع السلاح. وقد دشن مؤتمر أوسلو المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية نهجا قائما على الحقائق حيال نزع السلاح النووي. ويشكل التحقق من نزع السلاح، بالطريقة التي تم استنباطها من خلال مبادرة المملكة المتحدة والنرويج، مثالا آخر على هذا النهج. وعن طريق استكشاف التحديات التقنية والإجرائية، يتمثل هدفنا في إظهار أن التعاون بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها في التحقق من نزع السلاح النووي أمر ممكن وضروري في آن واحد. ونرحب بالشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي، ونتطلع إلى استضافة الاجتماع العام القادم للشراكة في أوسلو في الشهر المقبل. وهذه المبادرات ضرورية لإحراز تقدم ملموس بشأن نزع السلاح، على النحو المتوخى في المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونحن نسعى إلى إنشاء آليات، يمكن أن توحد البلدان في الدفع قدما بجدول أعمال نزع السلاح على نحو بناء.

وإننا ندعو بصفة خاصة البلدان التي تمتلك أسلحة نووية إلى أن تفعل المزيد، بغية الوفاء بالتزامات نزع السلاح الواردة في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

والنرويج شريك في عملية مؤتمر قمة الأمن النووي، ونحن نؤكد التزامنا بالأمن النووي. ولا بد لنا من أن نُبقي على جهودنا الرامية إلى جعل جميع المواد النووية آمنة، وخفض استعمال اليورانيوم العالي التخصيب إلى حد كبير في جميع الاستخدامات، والقضاء عليه. ونتطلع إلى تكثيف جهودنا بشأن هذا الموضوع الهام.

ولقد أرست اتفاقية الأسلحة الكيميائية معيارا قويا لنزع السلاح وعدم الانتشار. فتمّ تدمير أكثر من ٩٠ في المائة من مخزونات الأسلحة الكيميائية المعلنة في العالم. ومع ذلك، لا نزال نشعر بقلق بالغ إزاء التقارير الأخيرة عن تجدد استعمال الأسلحة الكيميائية في سوريا والعراق. ونحن بانتظار التقرير المرتقب لبعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة

الكيميائية. ومن الأهمية بمكان لآلية التحقيق المشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، التي أنشأها مجلس الأمن في قراره ٢٢٣٥ (٢٠١٥)، أن تحظى بإمكانية التحرك الكامل بغية تنفيذ مهمتها، وتحديد المسؤولين عن الاستعمال الشنيع للأسلحة الكيميائية في سوريا.

وتظل اتفاقية الأسلحة البيولوجية حجر الزاوية في الهيكل الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار. وينبغي للدول الأطراف أن تركّز على المجالات الممكن تحقيق الوحدة فيها، وعلى الخطوات العملية التي يمكنها أن تعزز الاتفاقية بطريقة بنّاءة.

وترحب النرويج بالنتائج الموضوعية التي أسفر عنها المؤتمر الأول للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة، الذي انعقد في كانكون، المكسيك، خلال آب/أغسطس. ونحن نعتبر أن معاهدة تجارة الأسلحة هي أداة هامة لمواجهة تدفق الأسلحة إلى مناطق الصراع، وانعدام الحماية للمدنيين على حد سواء.

ويمكن اكتساب خبرة قيّمة من اتفاقية حظر الألغام واتفاقية الذخائر العنقودية. وتستمر الوقائع والحقائق الميدانية في توجيه تنفيذ هذين الصكين. وقد أنهت اتفاقية حظر الألغام عمليا استعمال الألغام المضادة للأفراد، من خلال إرساء قاعدة قوية لمكافحة جميع أشكال الإنتاج والتجارة والاستعمال، واشتراط تدمير المخزونات. وهناك ما يزيد على ١٦٠ من الدول الأطراف ملزَمة بموجب الاتفاقية، وثمة مناطق شاسعة كانت ملوثة سابقا باتت مأمونة. ونهنئ موزامبيق، التي كانت سابقا إحدى الدول الخمس الأكثر تضررا في العالم، والتي أصبحت خالية من الألغام في الشهر الماضي.

ولقد عقدت اتفاقية الذخائر العنقودية أول مؤتمر استعراضي لها في دوبروفنيك، خلال أيلول/سبتمبر. ويسرنا أن المؤتمر اعتمد إعلانا سياسيا قويا يدين أي استعمال للذخائر العنقودية من جانب أي جهة فاعلة. والتقارير المتعلقة باستعمال الذخائر العنقودية في سوريا واليمن وأوكرانيا أسفرت عن إدانة سريعة وواسعة النطاق، بما في ذلك من جانب الأطراف من غير الدول. والنرويج سعيدة جدا لأن الجهود العالمية قد اكتسبت زخما كبيرا. ومع ذلك، تظهر البيانات الأخيرة أن الوفيات والإصابات في صفوف المدنيين على الصعيد العالمي جرّاء استعمال الأسلحة المتفجرة تزداد بشكل متواصل. وهذه المسألة هي إحدى المسائل الإنسانية الملحّة في عصرنا. وقد دعا الأمين العام جميع أطراف الصراعات إلى الامتناع عن استعمال الأسلحة المتفجرة ذات الآثار الواسعة النطاق في المناطق المأهولة بالسكان. وتؤيد النرويج تلك الدعوة تأييدا قويا.

وأخيرا، إن الأخطار السيبرانية التي تسببها الدول والجهات الفاعلة من غير الدول على حد سواء، تشكل تحديات خطيرة على كل بلد تقريبا، وتمثّل خطرا محتملا على السلم والأمن الدوليين. والنظام الرقمي العادل والمستقر والسلمي لا يمكن تحقيقه إلاّ إذا ارتكز على القانون الدولي. ومن المعترف به عالميا الآن أن القانون الدولي الحالي ينطبق أيضا على الفضاء الإلكتروني، والفضل في ذلك يعود بدرجة كبيرة إلى فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي. ومن الضروري زيادة التعاون الدولي الذي سيعود بالنفع علينا جميعا.

ويأمل وفد بلدي من دورة هذه السنة للجنة الأولى أن تساعد في تعزيز جدول أعمال نزع السلاح وعدم الانتشار بطريقة بنّاءة وتطلعية.

السيد مينتي (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد بلدي أن يهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى في دورة عام ٢٠١٥.

وأود أن أعرب عن تأييد وفدي للبيانات التي أُدلي بها بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية، وحركة بلدان عدم الانحياز، وائتلاف البرنامج الجديد (انظر A/C.1/70/PV.2).

حرصا على الوقت، سوف يقتصر بياني على تعليقات عامة بشأن المسائل الرئيسية، التي ستحظى بتغطية أشمل في بياناتنا الوطنية خلال المناقشة المواضيعية.

بينما نجتمع في دورة سنوية أخرى للجنة الأولى، نتذكر الأحداث التي وقعت قبل ٧٠ عاما، أي إنشاء الأمم المتحدة، واستعمال الأسلحة النووية لأول مرة، واتخاذ أول قرار للأمم المتحدة كان مكرّسا في الأساس لإزالة الأسلحة الذرية (القرار ١ (د-١)). وإذ نتأمل في الانجازات التاريخية والأخرى الأكثر حداثة للأمم المتحدة في مجال الأمن الدولي ونزع السلاح، فإننا نتذكّر أيضا الأمور غير المنجزة والعمل الشاق الماثل أمامنا.

ونرحب بجوانب التقدم المحرزة خلال العام الماضي في تعزيز نزع السلاح على الصعيد المتعدد الأطراف، والبيئة الأمنية الدولية. ومع ذلك، ثمة الكثير الذي لا يزال يتعين القيام به. ومما يثير القلق بشكل خاص المأزق المستمر الذي تواجهه آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح، المنشأة أثناء الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، التي انعقدت في العام ١٩٧٨. والجمود في مؤتمر نزع السلاح لمدة تسعة عشر عاما، وعدم الاتفاق في هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة لسنوات عديدة، يؤثران سلبا على النظام المتعدد الأطراف. ويشكل عدم إحراز تقدم بشكل عام صوب نزع السلاح النووي مصدرا للإحباط المتزايد بين الغالبية العظمى من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. والإنجازات التي تحققت في مجال نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية تظل انجازات متفاوتة بوجه خاص.

وتكرر غالبية المجتمع الدولي التأكيد دوما على النظام الذي أنشأته معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وهناك العديد من التدابير المبتكرة التي استُحدثت لتعزيز عدم الانتشار النووي. ومع ذلك، فإن التعهدات والالتزامات المتعلقة بنزع السلاح النووي لا تزال تخضع لإعادة تفسير وللمزيد من الشروط. وهذا ببساطة أمر غير مستدام. والحجة القائلة إن الأسلحة النووية لا غنى عنها لأمن بعض الدول من دون دول أخرى ليست حجة غير منطقية فحسب، إنما تفتقر إلى المصداقية أيضا. وتؤمن جنوب أفريقيا إيمانا راسخا بأن الأسلحة النووية لا توفر الأمن، بل تفاقم حالة انعدام الأمن.

إن المؤتمر الثالث المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية، الذي انعقد في فيينا خلال كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، ذكّرنا مرة أخرى بالأثر المدمّر الذي يحدثه التفجير الناجم عن الأسلحة النووية. فمجرد وجود الأسلحة النووية يعني أن البشرية تواجه خطر حدوث كارثة نووية، وينبغي لجميع الدول أن تتقاسم المسؤولية عن منع أي استعمال لتلك الأسلحة. وكما قال رئيسنا، السيد جاكوب زوما، في بيانه أمام الجمعية العامة بتاريخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥،

”وليست هناك أيد آمنة عندما يتعلق الأمر بالأسلحة النووية.(A/70/PV.14، الصفحة ١١)“

لذلك، ترحب جنوب أفريقيا بالتعهد الانساني، الذي يحث بصورة خاصة جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار على تجديد التزامها بالتنفيذ العاجل والكامل للالتزامات القائمة بموجب المادة السادسة، وتهيب بجميع الدول أن تحدد التدابير الفعالة وأن تتابع تنفيذها، بغية سد الثغرة القانونية لحظر الأسلحة النووية والقضاء عليها، والتعاون مع جميع أصحاب المصلحة لتحقيق هذا الهدف. وعلى الرغم من أن جنوب أفريقيا لا تعتزم في المستقبل القريب جدا استضافة مؤتمر متابعة دولي يُعنى بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية، فإن خيارات المضي قدما بالمبادرة الإنسانية لا تزال قيد النظر.

وتشعر جنوب أفريقيا بقلق عميق إزاء فشل المؤتمر الاستعراضي التاسع لمعاهدة عدم الانتشار في التوصل إلى توافق في الآراء على وثيقة ختامية. وقد شكّل ذلك فرصة ضائعة كان بإمكانها أن تساهم في تعزيز المعاهدة. كذلك

يساورنا القلق إزاء استمرار عدم تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط، بما في ذلك عقد مؤتمر، كان مقررا في الأصل لعام ٢٠١٢، بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في تلك المنطقة. لذلك، ندعو جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار إلى القيام، دونما تأخير، بتنفيذ جميع الالتزامات والتعهدات المتفق عليها في الأعوام ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ و ٢٠١٠.

وفي مجال الأسلحة الكيميائية، ترحب جنوب أفريقيا بالتقدم الإضافي المحرز صوب تدمير الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية.

كما نرحب بالتقدم الذي أحرزته الدول الأطراف الحائزة الرئيسية الأخرى في تدمير ما تبقى من مخزونات الأسلحة الكيميائية وأسلحتها الكيميائية المهجورة والتي عفا الزمن. ولا يوجد أي سبب إطلاقاً يمكن أن يبرر استخدام مثل هذه الأسلحة أو أي سلاح آخر من أسلحة الدمار الشامل من جانب أي جهة، وتحت أي ظرف من الظروف.

وفيما يتعلق بالأسلحة التقليدية، ستضطلع جنوب أفريقيا بدورها، بوصفها دولة طرفاً في اتفاقية حظر الألغام واتفاقية الذخائر العنقودية، في المسيرة نحو بناء عالم خالٍ من الألغام المضادة للأفراد والذخائر العنقودية. ونشجّع الدول التي لم تنضمّ بعد إلى تلك الصكوك، ولا سيما تلك التي تمتلك هذه الأسلحة، إلى القيام بذلك دون مزيد من التأخير. وندعو الدول التي بمقدورها أن تفعل ذلك، إلى مساعدة الدول الأطراف الطالبة، في جهودها التنفيذية الوطنية وتقديم المساعدة إلى ضحايا هذه الأسلحة.

وما زالت جنوب أفريقيا تؤمن بأن برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه يمثل المجموعة المركزية المتفق عليها عالمياً من التعهدات في ذلك المجال. ويبقى تنفيذه الكامل ذا أهمية اليوم كما كان عند اعتماده في عام ٢٠٠١. وإلى جانب جهود التنفيذ على الصعيد الوطني، يظل التنفيذ الكامل لبرنامج العمل برمته، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بالتعاون والمساعدة الدوليين، ذا أهمية حاسمة. وبالمثل، فإننا نتطلع إلى التنفيذ الكامل لمعاهدة تجارة الأسلحة، التي تمثّل معلماً في تنظيم التجارة الدولية بالأسلحة التقليدية وتسهم في الحد من عمليات النقل غير المشروعة.

إن وفد بلدي على استعداد للمشاركة بنشاط في أعمال اللجنة الأولى لهذا العام والانضمام إليكم، سيدي، وجميع الوفود الأخرى من أجل إنجاح عملنا.

السيدة حرباوي (تونس) (تكلمت بالفرنسية): باسم الوفد التونسي، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم رئيساً للجنة الأولى في دورتها السبعين وأن أعرب عن تقدير وفد بلدي للعمل الذي قامت به جامايكا بصفتها رئيسة للجنة الأولى في الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة. وأود أيضاً أن أؤكد لكم دعم وتعاون وفد بلدي في الاضطلاع بمهمتكم، بحيث يمكن لعملنا تحقيق النتائج التي نأملها جميعاً.

ويؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلي بهما باسم حركة بلدان عدم الانحياز، ومجموعة الدول العربية ومجموعة الدول الأفريقية (انظر A/C.1/70/PV.2).

تجتمع اللجنة الأولى هذه السنة في وقت حاسم، فيما نحتفل بالذكرى السنوية السبعين لإنشاء الأمم المتحدة. وفي الوقت الراهن، يعيش أكثر من نصف سكان العالم في بلدان تمتلك أسلحة نووية أو هي أعضاء في التحالفات النووية. ونشعر بقلق بالغ إزاء العواقب الإنسانية التي قد تنجم عن استخدام سلاح نووي واحد. ومع ذلك، لا توجد حتى الآن أسلحة نووية قد دُمرت نتيجة معاهدة ثنائية أو متعددة الأطراف، ولا مفاوضات تجري بشأن نزع السلاح النووي. لذلك يجب علينا جميعاً بذل الجهود مرة أخرى لتعزيز نزع

السلاح النووي بهدف تحرير الموارد المخصصة حالياً لإنتاج وصيانة هذه الأسلحة، بحيث يمكننا أن نحولها إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية من أجل تعزيز الديمقراطية وحماية البيئة، وبالتالي تعزيز السلام والأمن الدوليين. رحبت تونس بتوصيات المؤتمرين الدوليين المعنيين بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية، اللذين عقدا في أوسلو في آذار/مارس ٢٠١٣ وفي نيارتي بالمكسيك في شباط/فبراير ٢٠١٤، فضلاً عن توصيات المؤتمر الثالث بشأن هذا الموضوع، الذي عقد في فيينا في عام ٢٠١٤. وتُوّج عمل المؤتمر الأخير باعتماد تعهد النمسا الإنساني، الذي أقرته تونس خلال أعمال الدورة التاسعة والستين للجنتنا.

وتولي تونس أهمية كبيرة للجهود المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح. وسنواصل دعم جميع الجهود الرامية إلى تعزيز الحد من الأسلحة النووية والحد من مخاطر الانتشار النووي. ونعتقد أن نزع السلاح النووي العام هو أفضل طريقة للتأكد من أن هذه الأسلحة لن تقع في أيدي إرهابيين أو جهات من غير الدول. وقد رحب وفد بلدي بالاحتفال في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ باليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية. وأكدنا أيضاً دعمنا بعقد مؤتمر دولي رفيع المستوى للأمم المتحدة بشأن نزع السلاح النووي كي ينظر في التقدم المحرز في هذا المجال. وقد أعلن المجتمع الدولي بوضوح هدف التوصل إلى عالم خالٍ من الأسلحة النووية. بيد أن الدول الأعضاء باتت منقسمة بصورة متزايدة حول مسألة كيف ومتى يمكن التوصل إلى هذا الهدف. وهذه الآراء المتباينة كانت واضحة جداً في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المعقود في أيار/مايو. وتأمل تونس في أن تسهم في تقدم بنّاء نحو تحقيق حوار من شأنه أن يساعد في تحديد اتجاه سياساتنا المستقبلية الرامية إلى إزالة الأسلحة النووية، الأمر الذي من شأنه أن يحرر قدراً كبيراً من الموارد، وهذا بدوره يمكن أن يؤثر على تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠).

لا يزال الشرق الأوسط مصدر قلق كبير بسبب رفض بعض الأطراف الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ووضع منشآتها النووية تحت نظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وقد رفضت أن تفعل ذلك، على الرغم من النداءات العديدة من جانب الدول الأخرى في المنطقة والجمعية العامة في العديد من قراراتها بشأن هذا الموضوع.

ونود أن نكرر شعورنا بخيبة الأمل إزاء نتائج المؤتمر الاستعراضي التاسع. وبعد أربعة أسابيع من العمل في نيويورك في أيار/مايو، لم يكن هناك توافق في الآراء بشأن مشروع الوثيقة الختامية. وفي هذا الصدد، فإننا ندعو المجتمع الدولي، وخاصة القوى ذات التأثير والنفوذ، إلى اتخاذ تدابير عاجلة وعملية لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. ونعتقد أن وضع وتنفيذ هذه المنطقة، بالإضافة إلى المناطق الحالية الخالية من الأسلحة النووية، سيكون أفضل طريقة لإحراز تقدم بشأن نزع السلاح النووي. وتدعو تونس، التي تؤيد بقوة هذا النهج، إلى عقد المؤتمر بشأن إنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل الأخرى.

ونتيجة للعولمة، تغيرت ديناميات تجارة الأسلحة على الصعيد الدولي. وفي جميع أنحاء العالم، يتم ارتكاب أعمال العنف باستخدام الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة أثناء فترات النزاع وبعد انتهاء النزاع. فمن السهل جداً الحصول على هذه الأسلحة لأنها موضوع اتجار مربح جداً وسيئة التنظيم. وبالتالي، فإن الانتشار غير المنضبط لهذه الأسلحة، الذي لا يزال يقوض السلم والأمن الدوليين، له آثار مدمرة على المدنيين في حالات النزاع المسلح، حيث النساء والأطفال

هم غالباً الضحايا الرئيسيون. ونرى ظهور الشركات التي تعرض خدمات الأمن البحري نتيجة تزايد أعمال القرصنة ولأن عدداً متزايداً من الأسلحة الخفيفة والثقيلة يقع في أيدي الشبكات الإرهابية في انتهاك لقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١). وترحب تونس بحقيقة أن مسألة التجارة في الأسلحة الخفيفة تحتل مكاناً يزداد أهمية في ولايات بعثات حفظ السلام وبناء السلام. وعندما يتم نشر هذه البعثات، فهي تساعد على تعزيز سيادة القانون ومكافحة هذا الاتجار ضمن إطار برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ومن خلال إصلاح القطاع الأمني. وتحقيقاً لتلك الغاية، تشدد تونس على ضرورة تنفيذ إجراءات شاملة ومنسقة تعالج مسائل الحوكمة والأمن والتنمية وحقوق الإنسان والمسائل الإنسانية.

وتدرك اللجنة جيداً أن أفريقيا، بسبب حجمها، هي من بين المناطق الرئيسية المتضررة من الوجود المفرط والعشوائي للأسلحة الخفيفة، وهي القارة الأشد تضرراً من جميع أنواع النزاعات. تتيح قارتنا إحدى أوسع منابر التداول غير المشروع للأسلحة من جميع الأنواع والعيارات الآتية من كل حدب وصوب. وهذا يعزز أنشطة الجماعات الإرهابية. ولهذا السبب يجب علينا جميعاً، بوصفنا أعضاء في المجتمع الدولي، الحفاظ على مستوى عالٍ من الالتزام بتنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه.

ونعتقد أنَّ برنامج العمل هو الإطار الرئيسي للأنشطة التي ننفِّذها لمنع الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه. وفي هذا السياق، يودّ وفد بلدي أن يشدِّد بشكل خاص على الجهود التي ينبغي بذلها على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي لمعالجة كل من الإمداد والطلب في مجال الاتجار غير المشروع بتلك الأسلحة. ويجب علينا عرقلة نقل الأسلحة غير المشروعة عبْر الحدود، مع المحافظة على الاحترام الكامل للقانون الدولي، ولا سيما الحقوق المشروعة للبلدان، كما وردت في ميثاق الأمم المتحدة.

ختاماً، أود أن أؤكد الأهمية التي تعلِّقها تونس على جميع مسائل نزع السلاح متعدد الأطراف، فضلاً عن التزامنا واستعدادنا للعمل بالتعاون الكامل مع جميع أصحاب المصلحة. وأود أن أكرر أيضاً دعوتنا للهيئات المختصة إلى إرساء وتعزيز تعاونها وإلى العمل مع الدول على المستويين الوطني والإقليمي بغية الإسهام في ضمان السلام والأمن في جميع أرجاء العالم.

السيدة هيغي (نيوزيلندا) (تكلمت بالإنكليزية): إنه لمن دواعي سروري العظيم أن آخذ الكلمة في ظل رئاستكم، السفير كاريل فان أوستيروم، وأن أواصل التقليد العريق من الدعم والصداقة بيننا، بوصفنا جيراناً في الأمم المتحدة، إذا لم نكن كذلك فعلاً على خريطة العالم. وإننا نتطلع إلى العمل في ظل قيادتكم لضمان أن تكون هذه الدورة للّجنة الأولى متميزة، ليس باعتبارها حدثاً سنوياً هاماً فحسب، بل لكونها أيضاً منعطفاً نحو إحراز تقدم حقيقي بشأن نزع السلاح.

ويود وفد بلدي أن يرحب ترحيباً كبيراً جداً بهذا التقدم. وعلى صعيد نزع السلاح النووي، فإن التقدم ضروري بصورة خاصة الآن بالنظر إلى إخفاقنا الجماعي في المضي بتلك المسألة قدُماً حين اجتمعنا في وقت سابق من هذا العام في إطار أحدث استعراض خمسي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ولا يمكن لنيوزيلندا أن توافق على التأكيد المفاجئ الذي سمعناه هنا، ومفاده أنَّ مؤتمر الاستعراض لهذا العام يجب اعتباره أنه قد حقق هدفه، نظراً لأنه أجرى استعراضاً للتطورات ذات الصلة بالمعاهدة. ولكن موقف نيوزيلندا، وهو موقف الأغلبية الساحقة من الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، هو أنَّه لوصف مؤتمر استعراض بأنه ناجح، فإنه يجب أن يمضي قدُماً بتنفيذ جميع الأركان الثلاثة للمعاهدة، بما يشمل على نحو خاص أقلها تقدُّماً – نزع السلاح النووي.

وقد يميل البعض إلى القول بأن التطلعات إلى التقدم بشأن نزع السلاح النووي، التي تتشاطرها بلدان مثل نيوزيلندا وزملائنا أعضاء ائتلاف البرنامج الجديد، غير واقعية الآن. ولكن حتى الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي هي أكثر رضىً منّا بالوضع الراهن، يجب بالتأكيد أن تكون قد شعرت بالجزع لفقدان الطموح الذي تجسَّد في صياغة مشروع الوثيقة الختامية المقدَّمة لاعتمادها في المؤتمر الاستعراضي المتعلق بنزع السلاح النووي. وبالنسبة إلى الكثيرين منا، فإنَّه كان من شأن تلك الصياغة أن تشكل خطوة تراجعية عمَّا اتُّفِق عليه في عام ٢٠١٠.

وهكذا، فإننا قد خرجنا دون أية وثيقة ختامية البتة من المؤتمر الاستعراضي – وبالمثل، فإنه لم يحدد لنا أيَّ مسار محدد للمضي قدُماً لإنفاذ المادة السادسة من المعاهدة. وقد كان حقاً أمل ائتلاف البرنامج الجديد أن يوافق المؤتمر الاستعراضي على المضي قدُماً بشأن العمل التحضيري للصك القانوني الضروري لإنفاذ الالتزام المترتب على المادة السادسة. ولكن من المؤكد أننا لم نتوقع أن نواجه خلاله مقولة – وإن كان من جانب عدد ضئيلٍ جداً من الدول الأطراف – مفادها أن التفاوض بشأن صكٍّ قانوني ”للتدابير الفعالة“ في المادة السادسة المتعلقة بنزع السلاح النووي ليس أمر غير ضروري فحسب، لكنه يهدد فعلياً بتقويض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ولكي تضمن نيوزيلندا عدم السماح لسوء التفاهم هذا بالانتقاص من الدعم الطويل الأمد لأحكام المعاهدة، فإنها ستترأس حلقة نقاش يوم الخميس المقبل، ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، ترمي إلى تسليط الضوء على القانون الدولي المطبَّق واقعياً في هذا السياق. وتوضح ورقة المناقشة، التي سنعمِّمها بعد قليل والتي ستكون موضوع تلك الحلقة، بشيء من التفصيل كيف يمكن أن يعزز وضع صكٍّ قانوني يتعلق بالتدابير الفعالة التزامات معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ويدعم مصداقية ومكانة نظامها لنزع السلاح وعدم الانتشار.

وقبل الانتقال من المسائل المتعلقة بالأسلحة النووية، أود أن أشير إلى خيبة أمل نيوزيلندا الكبيرة حيال التقدم المحدود المُحرَز، منذ مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠، نحو إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. ويتجسد دعم نيوزيلندا القوي لإقامة مناطق خالية من السلاح النووي في مشروع القرار الذي سنعرضه خلال هذه السنة، بوصفنا المقدم الرئيسي للمشروع، وبدعم من البرازيل أيضاً، بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في نصف الكرة الجنوبي.

وإذ نبقى في المجال النووي، أود أن أستذكر أيضاً دعم نيوزيلندا القوي للاتفاق الذي تمَّ التوصل إليه في تموز/يوليه بين إيران ومجموعة الخمسة زائداً واحداً بشأن خطة العمل الشاملة المشتركة لضمان الطابع السلمي حصرياً لبرنامج إيران النووي.

وإذ أواصل استعراضي لعام ٢٠١٥، ولكن حرصا على التقيُّد بجدولكم الزمني، سيدي الرئيس، سأحتفظ لبيان لاحق بالكثير ممَّا كنت أتمنَّى قوله في ما يتعلق بمؤتمر نزع السلاح. ونيوزيلندا، بصفتها رئيسة المؤتمر المنتهية ولايتها، ستقدِّم طبعاً في اللجنة الأولى مشروع القرار السنوي المتعلق بتقرير مؤتمر نزع السلاح.

وبصورة أعمّ، وفي سياق آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح، هل لي أن أسجِّل أمل نيوزيلندا في أن تتمكن هذه الدورة للَّجنة الأولى أيضا من اتخاذ إجراء لضمان مستقبل مستدام لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح. والدول الأعضاء متحدة في تقديرها لمساهمة المعهد القيِّمة في مسائل

نزع السلاح وعدم الانتشار؛ والمطلوب الآن هو التزام بضمان أن يتلقّى المعهد الموارد المالية الضرورية لبقائه.

وأود أن أنتقل الآن إلى الجانب الأكثر إيجابية من سجلِّ نزع السلاح لهذا العام. لقد شهد عام ٢٠١٥ الكثير ممَّا يستحق الإشادة في مجال الأسلحة التقليدية. وكان أبرز هذه الأحداث عقد المؤتمر الأول للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة في آب/أغسطس الماضي. ونهنِّئ المكسيك على استضافتها الناجحة للمؤتمر. والقرارات التي اعتُمدت في ذلك المؤتمر الأول، شأن المعاهدة نفسها، دليل على ما يمكن للمجتمع الدولي أن يحققه حين يتفق على العمل بحزم في التصدي للتحديات التي تواجه الأمن البشري.

وإننا نهنِّئ أيضاً الرئيس المؤقت لأمانة المعاهدة، السيد سيميون دلادلا، ونؤكد له دعمنا الكامل وهو يتولى دوره الجديد في كانون الأول/ديسمبر، فضلاً عن دعمنا لنيجيريا وهي تتولى الآن رئاسة المعاهدة. وتبقى نيوزيلندا ملتزمة بتنفيذ المعاهدة وتحقيق عالميتها بصورة كاملة. وفي هذا الصدد، أشير إلى أننا سنشارك إلى جانب أستراليا في استضافة حدث جانبي متعلق بالمعاهدة في المؤتمر الدولي المقبل للصليب الأحمر والهلال الأحمر، الذي يُعقَد في جنيف في كانون الأول/ديسمبر.

ومن الأمور الإيجابية أيضاً الاستضافة الناجحة، في الشهر الماضي، للمؤتمر الاستعراضي الأول للاتفاقية بشأن الذخائر العنقودية. وإننا نقدم آيات شكرنا للحكومة الكرواتية على ذلك. وقد رحَّبت نيوزيلندا باعتماد كل من إعلان دوبروفنيك السياسي، فضلاً عن خطة التطلعية. ونحن على ثقة بأنَّ الاتفاقية في وضع جيد وأن تركيزنا الرئيسي يمكن أن يبقى على تعزيز القاعدة الراسخة بشكل متزايد ضد أيِّ استخدام للذخائر العنقودية من جانب أي طرف فاعل، فضلا عن زيادة عدد الدول الأطراف فيها.

ختاماً، أود أن أعود إلى السياق الأوسع لجدول الأعمال المعروض أمامنا في لجنة هذا العام. وقد سبق لي أن ذكرتُ مشروعَي القرارَين اللذين تتصدر نيوزيلندا مقدميهما. وبصفتها من المقدمين الأساسيين، تودّ نيوزيلندا أن تُشيد للزملاء هنا بمشروع قرار ائتلاف البرنامج الجديد المعنون ”نحو عالَم خالٍ من الأسلحة النووية“، ومشروع القرارالمتعلق بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومشروع القرار المتعلق بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية.

وكما نعلم جميعاً، يستند النص الأخير إلى البيان المشترك البالغ الأهمية بشأن الآثار الإنسانية للأسلحة النووية، الذي تدعمه الآن ١٥٩ بلداً. فالعواقب الكارثية والمخاطر المتزايدة لحدوث تفجير لسلاح نووي تبقى حقاً الحافز الرئيسي لإحراز تقدم عاجل في نزع السلاح النووي. وتأمل نيوزيلندا أن يكون لدي أية هيئة، مثل فريق عاملٍ مفتوح باب العضوية، قد تُنشئها اللجنة الأولى، ولاية تجسِّد الحاجة الملحة إلى التقدم بشأن نزع السلاح النووي وتفتح أمامنا آفاقا حقيقية لبلوغ ذلك الهدف.

السيد سكوغ (السويد) (تكلم بالإنكليزية): بما أن هذه أول مرة آخذ فيها الكلمة، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم منصبكم، وأن أؤكد لكم دعم وتعاون وفد بلدي الكاملين أثناء هذه الدورة للجنة الأولى، وبالطبع بعدها.

تؤيد السويد البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي، والبيان الذي أدلى به ممثل فنلندا باسم بلدان الشمال الأوروبي (انظر A/C.1/70/PV.2). وأود أن أضيف بضع ملاحظات من منظورنا الوطني.

قبل سبعين عاما، كان العالم قد مزقته الحروب، وقتل عشرات الملايين من الناس أو شردوا، واستخدمت الأسلحة النووية للمرة الأولى، مما أدى إلى دمار ومعاناة على نطاق لم يتصور أحد قط أن بوسع سلاح واحد أن يتسبب فيه. ونحن

اليوم نشهد مرة أخرى عالما مليئا بالقلاقل، وبلدانا بأكملها مزقتها الحروب، وصراعات إقليمية، وملايين الناس يغادرون ديارهم بحثا عن الأمان.

وفي عالمنا الذي يشهد ازديادا في عدم الأمان، لا يزال هناك أكثر من ١٦ ٠٠٠ سلاح نووي، والغالبية الساحقة من هذه الأسلحة أقوى بكثير من القنبلتين اللتين ألقيتا على هيروشيما وناغازاكي. ولا نبالغ مهما شددنا على الخطر الذي تشكله تلك الأسلحة على البشرية والعالم في ظل البيئة الأمنية الحالية. وفي عالم يتسم بالتوتر، تزداد مخاطر استخدام الأسلحة النووية – عرضا أو بسبب سوء التقدير أو عن عمد أو جراء احتمال حصول الجهات الفاعلة من غير الدول على تلك الأسلحة. ومن الضروري ألاّ تُستخدَم الأسلحة النووية مرة أخرى قَطّ وتحت أي ظرف من الظروف، وأن يتم التقيد الصارم بالقواعد المناهضة لأي استخدام لها حتى نحقق الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، التي التزمت بها جميع البلدان. إن إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه هو الضمان الحقيقي الوحيد لعدم استخدام الأسلحة النووية مرة أخرى.

كما مرّ ٧٠ عاماً على إنشاء الأمم المتحدة، مما أعطى الأمل للعالم الذي دمرته الحرب آنذاك، الأمل في إمكانية تحقيق مستقبل أفضل للبشرية، عالم ديمقراطي حيث يُعامل جميع الناس على قدم المساواة، وتكون لهم نفس الحقوق والواجبات. وتحت رعاية الأمم المتحدة، وبثبات، قُرِرَت سيادة القانون، وأنشئ نظام دولي يستند إلى المعاهدات، بما في ذلك نظام لنزع السلاح وعدم الانتشار. وبشق الأنفس، بدأنا في بناء النظام الذي يقوم عليه التعاون الدولي المعاصر. وأبرمنا معاهدة تلو المعاهدة، واتفاق تلو الاتفاق، منشئين ببطء ولكن بثبات شبكة من المنظمات الدولية والصكوك التي يعزز بعضها البعض والمصممة لتبقينا آمنين وسالمين ولتفادى تكرار الماضي. ولدينا الآن الاختيار: يمكننا أن نواصل بناء نظام أمن جماعي، أو يمكننا أن نتيح المجال لأنفسنا بالمضي نحو المزيد من الاستقطاب والابتعاد عن تعددية الأطراف. وفي البيئة الأمنية الحالية، سيكون ذلك بالغ الخطورة.

هناك بعض أوجه التقدم الإيجابي. ينبغي الترحيب بالاتفاق النووي الإيراني، كما ينبغي الترحيب ببدء نفاذ معاهدة تجارة الأسلحة. لكن مع استخدام البراميل المتفجرة واستخدام الأسلحة الكيميائية في سورية والعراق، واستخدام الذخائر العنقودية في العديد من الصراعات الجارية، واستخدام الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة الذي يسفر عن مقتل أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ شخص سنويا، من الواضح أن علينا أن نفعل أكثر من ذلك بكثير.

ينبغي مدّ سيادة القانون الحالية لتشمل مجالات جديدة من مجالات النشاط البشري، ولا سيما فيما يتعلق بالفضاء الإلكتروني. وثمة ضرورة لوضع قواعد ومعايير إضافية لضمان السلام والاستدامة طويلة الأجل لبيئة الفضاء الخارجي، والتعامل مع نظم الأسلحة المستجدة مثل نظم الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل، وكذلك الحالي منها، مثل أخطر المجموعات على الإطلاق وهي الأسلحة النووية.

وينبغي أن يكون رفاه وأمن البشر – الرجال والنساء والأطفال – في الصدارة عندما ننظر في التدابير الإضافية المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي. ونرحب بالنهج الإنساني تجاه الأسلحة النووية، ونفخر بأن نكون جزءا من المبادرة الإنسانية التي تحولت من كونها محاولة من قبل مجموعة صغيرة من الدول إلى منبر يضم ما يقرب من ١٦٠ بلدا، بما في ذلك جميع بلدان الشمال الأوروبي الخمسة. ومن الضروري أن يستمر اتباع خطاب النهج الإنساني. ونحن نتطلع إلى المزيد من الاهتمام بأثر الأسلحة النووية في أنحاء مختلفة من العالم، بما في ذلك في البلدان التي تمتلك أسلحة نووية، حيث لم يترسخ ذلك الخطاب بعد.

نحن بحاجة إلى المضي قدما وبخطى أسرع بشأن نزع السلاح النووي. ويتعين الاستفادة من العمل الذي أنجز في الفريق العامل المفتوح العضوية منذ بضع سنوات، والمضي به قدما. إننا نريد أن نرى إعادة إنشاء فريق عامل قوي قدر الإمكان، وبأوسع مشاركة ممكنة، بحيث يُحدث ما يتم إنجازه تغييرا حقيقيا وملموسا على أرض الواقع. وفي ضوء التزامات البلدان الحائزة للأسلحة النووية، فمن واجبها المشاركة بشكل بناء في ذلك العمل.

ونحن نتطلع إلى العمل مع جميع الوفود من أجل إحداث تغيير بشأن نزع السلاح في اللجنة الأولى بغية تعزيز سيادة القانون في الأمم المتحدة والنظام متعدد الأطراف.

السيد ندوهورا (أوغندا) (تكلم بالإنكليزية): يسعدني أن أراكم، سيدي الرئيس، تتبوأون مقعد الرئاسة، ولذلك أهنئكم وأهنئ أعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم. كما أود أن أؤكد لكم التعاون والدعم الكاملين من أوغندا. وأود أن أشيد بسلفكم، معالي السيد كورتيناي راتراي، على قيادته وعمله الجدير بالثناء الذي أنجز خلال الدورة السابقة.

في البداية، يعرب وفد بلدي عن تأييده للبيانين اللذين أدلى بهما سعادة السيد عبد الرحمن محمد فاشير، نائب وزير خارجية جمهورية إندونيسيا، باسم حركة بلدان عدم الانحياز، والسفير فاندي مينا، الممثل الدائم لسيراليون، باسم مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/C.1/70/PV.2).

وكان يفترض أن يؤدي انتهاء الحرب الباردة قبل أكثر من عقدين من الزمن، إلى إحراز تقدم سريع نحو الإزالة الشاملة للأسلحة النووية. وبدلا من ذلك، فإن الدول الحائزة للأسلحة النووية لا تزال لديها الآلاف من هذه الأسلحة، والكثير منها في حالة تأهب قصوى، وهي مستمرة في تصميم منظومات الأسلحة النووية الجديدة ونشرها وإجراء البحوث بشأنها واختبارها. وما لم تبذل الدول الحائزة للأسلحة النووية جهودا ترمي إلى إزالة مخزوناتها بموجب الاتفاقات الدولية، فمن المرجح أن بلدانا أخرى ستحوز الأسلحة النووية، ومن ثم سيكون هناك سباق تسلح وستمهد الطريق لإجراء تجارب الأسلحة النووية علنا من خلال التفجيرات النووية والإعلان عن القدرات النووية. على الدول النووية التزام قانوني بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بإزالة الأسلحة النووية في غضون فترة زمنية معقولة.

وللأسلحة النووية القدرة على تشكيل تهديد لبقاء البشرية، وما دامت موجودة، فستظل تمثل تهديدا للبشرية. ويمثل ذلك بالاقتران مع القيمة والهيبة السياسيتين المتصورتين اللتين ترافقان حيازة تلك الأسلحة، عاملا آخر يشجع على الانتشار وعدم الامتثال للالتزامات الدولية. علاوة على ذلك، ومما يبعث على القلق الشديد أنه حتى بعد انتهاء الحرب الباردة، فإن خطر الإبادة النووية لا يزال جزءا من البيئة الأمنية الدولية في القرن الحادي والعشرين. يجب على جميع الدول أن تكثف جهودها من أجل تحريم الأسلحة النووية وتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية.

لقد أبرز المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٥ الواقع المرير المتمثل في الانقسامات المتزايدة فيما بين الدول الأطراف بشأن مستقبل نزع السلاح النووي. ينبغي لنا أن نسعى إلى سد تلك الثغرات والعمل معا لضمان أن بإمكان معاهدة عدم الانتشار أن تظل بمثابة عنصر حيوي من عناصر الأمن العالمي.

وقد تم الإعراب مرارا وتكرارا في اللجنة عن الشواغل الخطيرة المتصلة بالأبعاد الإنسانية للأسلحة النووية. وعندما أصبحت العواقب المروعة لاستخدامها واضحة في هيروشيما وناغازاكي، تم اتخاذ موقف واضح يدعو إلى إزالة أسلحة الإبادة تلك.

إن استخدام الأسلحة النووية يطرح أيضا مسائل قانونية هامة. الأسلحة النووية متميزة بسبب قدرتها التدميرية وآثارها الجامحة مكانا وزمانا. تنطبق كل قواعد القانون الدولي الإنساني بالكامل على الأسلحة النووية؛ وتلك القواعد تتضمن على وجه الخصوص القواعد المتعلقة بالتمييز والتناسب والحيطة، فضلا عن حظر التسبب في إصابات أو معاناة لا مبرر لها وحظر التسبب في الإضرار بالبيئة إضرارا شديدا وواسع النطاق وطويل الأجل.

ولا مفر من المعاناة البشرية الشديدة الناجمة عن أي استخدام للأسلحة النووية.

ويسرني أن الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة اعتمدت قرارا يعلن ٢٦ أيلول/سبتمبر يوما دوليا لمواصلة الإزالة الكاملة للأسلحة النووية (القرار ٣٢/٦٨). ومن الأهمية بمكان ألا تستخدم الأسلحة النووية مجددا أبدا، مهما كانت الظروف. والسبيل الوحيد لضمان ذلك هو إزالة الأسلحة النووية إزالة لا رجعة فيها ويمكن التحقق منها في ظل رقابة دولية فعالة، بما في ذلك من خلال التنفيذ الكامل لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وتشدد أوغندا على أهمية تحقيق انضمام جميع دول العالم إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وتؤيد اعتماد المجتمع الدولي، الذي ظل ملتزما بتعزيزها، لمعاهدة يمكن أن تكون عتبة لتعزيز عملية نزع السلاح النووي. ونشجع بلدان المرفق ٢ المتبقية، لا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية وتلك التي لم تنضم بعد إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، على التوقيع والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية المعاهدة. ولا غنى عن هذه المعاهدة بغية إزالة الأسلحة النووية. فهي وسيلة ملزمة قانونا ويمكن التحقق منها لتقييد تطوير الأسلحة النووية على الصعيدين الكمي والنوعي.

وفي جميع أنحاء العالم، يواجه الناس والمجتمعات والأمم الزيادة المقلقة في التشدد والتطرف العنيف، اللذين تغذيهما النزاعات القائمة على الهوية والتوترات الثقافية والدينية. ويمكن للمرء أن يتخيل التهديد إن سقطت الأسلحة النووية في أيدي الأطراف الفاعلة من غير الدول، لا سيما التنظيمات الإرهابية.

ولا تزال الأسلحة التقليدية أيضا تشكل تهديدا كبيرا للسلم والأمن. ويجب علينا أن نولي الاهتمام الواجب لآفة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وأن نواصل على نحو حثيث مساعينا المشتركة للحد من العنف المسلح، وزيادة الأمن البشري، وتعزيز التنمية المستدامة.

فحيازة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على نحو غير مشروع لا تزال تزعزع استقرار المجتمعات، وتدمر عددا لا يحصى من الأرواح، وتعيق الجهود الإنمائية. والتكاليف البشرية والاجتماعية والاقتصادية تتطلب منا جميعا أن نعزز التزامنا بكبح الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. فالهجمات الإرهابية الوحشية التي يرتكبها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وتنظيم القاعدة، وحركة الشباب، وتنظيم بوكو حرام، وجيش الرب للمقاومة، وتحالف القوى الديمقراطية، على سبيل المثال لا الحصر، تذكرنا بالحاجة إلى تعزيز تصميمنا على التصدي لآفة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وبالنظر إلى عالم اليوم المعولم والشديد الترابط، فمن واجبنا جميعا ومن واجب المجتمع الدولي التصدي الجماعي للتحديات الخطيرة التي تواجه نزع السلاح والأمن الدولي.

السيد آل ثاني (قطر): سيدي الرئيس، أود في البداية أن أتقدم لكم باسم وفد دولة قطر بالتهنئة لانتخابكم وأعضاء المكتب لإدارة أعمال اللجنة الأولى للدور السبعين للجمعية

العامة. وإننا على ثقة بأن ما تتمتعون به خبرة سيقود أعمال اللجنة إلى النتائج الإيجابية المرجوة منها.

كما يؤيد وفد بلدي ما جاء في بيان الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز وبيان المجموعة العربية.

نجتمع اليوم والعديد من مناطق العالم تعيش حالة من عدم الاستقرار في ظل التحديات التي تواجه نظام الأمن الجماعي المتعدد الأطراف لنزع السلاح، ولا سيما في مجال نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، وأهمها فشل المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥ لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي تعتبر الركيزة الأساسية في هذا النظام، مع استمرار ظاهرة الإرهاب ومخاطر انتشار الأسلحة التي ما زالت قائمة.

وتعيد دولة قطر التأكيد على مواقفها الدائمة والثابتة إزاء قضايا نزع السلاح، وذلك انطلاقا من التزامها بمسؤولياتها عن صون السلم والأمن الدوليين، وإيمانا منها بضرورة دعم كافة المساعي الرامية إلى نزع السلاح في العالم، وفقا لمبادىء الأمم المتحدة ورسالتها السامية لصون السلم والأمن الدوليين. ومن هذا المنطلق، انضمت دولة قطر إلى العديد من الاتفاقيات الدولية الرئيسية في مجال نزع السلاح، ومن أبرزها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وغيرها من الاتفاقيات، وذلك دعما إلى الجهود الدولية الرامية إلى الحد من انتشار الأسلحة النووية. ودأبت اللجنة الوطنية القطرية لحظر الأسلحة منذ إنشائها عام ٢٠٠٤ على القيام بالدور المنوط بها في تقديم المشورة للجهات الحكومية المختصة في كل ما يتصل بالمسائل المتعلقة بحظر الأسلحة بغية تحقيق الأهداف في الاتفاقيات الدولية المعنية التي انضمت إليها دولة قطر.

إننا، في الوقت الذي نؤكد فيه على أهمية الدور الذي تضطلع به اللجنة الأولى لنزع السلاح بوصفها الهيئة الدولية المتعددة الأطراف المعنية بقضايا نزع السلاح داخل الأمم المتحدة وقدرتها على النهوض بمهمة نزع السلاح وتعزيز الأمن، إلا أنها لم تتمكن من إحراز التقدم المنشود في الآونة الأخيرة بسبب غياب الإرادة السياسية من جانب بعض الدول. وهذا ما انعكس جليا خلال المؤتمر الاستعراضي للأطراف في لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، الذي عقد في شهر أيار/مايو من هذا العام، والذي فشل في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، رغم الجهود الكبيرة التي بُذلت على أمل تحقيق هذا الهدف. وإن من أهم أسباب عدم الاستقرار السياسي والأمني في منطقة الشرق الأوسط بعود إلى رفض بعض الدول الانضمام إلى جهود إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية، ورفضها الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار وعدم تطبيقها للضمانات الشاملة على منشآتها، واستنادها إلى ذرائع غير مقبولة كشرط مسبق للمشاركة في هذه الجهود.

وتؤيد دولة قطر حق الدول في الاستخدام السلمي للطاقة النووية الذي أكدته معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية باعتباره حقا غير قابل للتصرف، بما في ذلك استخدام التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية. وفي هذا الصدد، نؤكد على أهمية أن يكون تطوير برامج الطاقة النووية السلمية بشكل مسؤول، مع الالتزام بتدابير الضمانات الشاملة والتعاون مع الوكالة الدولية لتمكنيها من إجراء التحقق الكامل والالتزام بأعلى معايير السلامة والأمن وعدم الانتشار، لا سيما في عالم يشكل فيه الانتشار النووي مصدر قلق كبير للجميع.

إن انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يشكل واحدا من أبرز التحديات التي تواجه العالم في ميدان نزع السلاح. وإن من شأن النقل غير المشروع لتلك الأسلحة وإساءة استعمالها تأجيج النزاعات التي تخلف آثارا مدمرة على المدنيين. وهذا يتطلب من جميع الأطراف، وبشكل خاص

الدول المصنعة لهذه الأسلحة وضع قيود صارمة للحيلولة دون انتشار تلك الأسلحة.

وفي إطار الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي، يؤكد وفد بلدي على أن الفضاء اليوم يضطلع بدور محوري في تحقيق التنمية الاقتصادية. ومن هنا، فإننا ندعو مؤتمر نزع السلاح إلى العمل على تعزيز التعاون الدولي لاستخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية، وحظر نشر الأسلحة من أي نوع كانت في الفضاء الخارجين أو استخدام أو التهديد باستخدام القوة ضد أهداف في الفضاء. كما ندعو إلى اتخاذ إجراءات من شأنها أن تساعد في بناء الثقة وتعزيز التدابير للحيلولة دون أن يصبح الفضاء الخارجي منطقة للنزاع.

وفي الختام، يود وفد بلدي التأكيد على أن بناء عالم ينعم بالاستقرار والأمن ونبذ العنف لا بد أن يبقى هدفنا المشترك. لذا ندعو كافة الدول الأعضاء إلى الشعور بالمسؤولية من خلال الوفاء بالتزاماتها ذات الصلة بنزع السلاح، وبشكل خاص الأسلحة النووية وكافة أسلحة الدمار الشامل الأخرى. ونأمل أن تسهم المشاورات الجارية في هذه اللجنة في تحقيق تطلعات الشعوب إلى السلام الذي من شأنه تحقيق الأمن والاستقرار والازدهار الاقتصادي.

السيدة غيتون (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): يود وفد بلدي أن يهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى، متمنيا لكم كل التوفيق في مهمتكم الهامة.

إن الهدف الأسمى للجنة الأولى يجب أن يكون هو الإسهام في بناء عالم أكثر سلامةً. وهذا أمر لا يمكن تصوره إلا على أساس فهم مشترك للتحديات الأمنية الراهنة.

ومع ذلك، فإن علينا التسليم بأن بيئتنا الأمنية قد أصبحت أكثر تعقيدا وترابطا علاوة على صعوبة التنبؤ بها. وهذا عالم يصعب التنبؤ به أكثر من ذي قبل، لأن هيكل الأمن نفسه في أوروبا قد أصبح مهددا بسبب ضم القرم والأزمة المستمرة في أوكرانيا. وهو عالم أكثر تعقيدا وخطورة حين يتوغل تنظيم داعش في أراضي العراق وسوريا، وهو أمر يتحدى جوهر مبادئ وقيم مجتمعاتنا الديمقراطية، بما في ذلك في أوروبا. وقد واجهت فرنسا على نحو مأساوي عودة ظهور تهديد الإرهاب الشنيع خلال الهجمات التي وقعت فيها في أوائل عام ٢٠١٥. وهذا عالم مترابط، لأن الأزمات والاستجابة لها لم تعودا تقتصران على بلد واحد أو منطقة واحدة فحسب. فمن ليبيا إلى اليمن، ومن قطاع الساحل والصحراء إلى الصومال، يؤدي التزايد السريع لظاهرة التطرف الراديكالي وانتشار الاتجار غير المشروع والأزمات السياسية إلى زعزعة الاستقرار على نحو مريع، وتسبب تدفقات هائلة من اللاجئين والمهاجرين، وخاصة نحو أوروبا.

ولا يسعنا إزاء تطورات كهذه، أن نخفض من مستوى احترازنا الأمني، ولا يسعنا أيضا الفشل في الوفاء بالتزاماتنا. ويجب أن يكون عزمنا على كفالة احترام القانون الدولي بوصفه أساسا لا غنى عنه لأمننا الجماعي ثابتا لا يتزعزع. وفي ذلك الصدد، فإنه لا يمكن التشكيك في نزاهة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وجميع الصكوك الدولية الأخرى لنزع السلاح وتحديد الأسلحة، بما في ذلك الأسلحة التقليدية وعدم الانتشار. ويجب علينا أن نعمل معا للدفاع عن قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان. ويجب أن تسترشد جهودنا دائما بميثاق الأمم المتحدة.

ولكي نتمكن من تحقيق تطلعنا إلى توفير قدر أكبر من الأمن الدولي وتعددية أطراف أكثر فعالية وتمثيلا، فإنه يجب علينا التعويل على قوة عزم جميع حكوماتنا. وتكتسي منتديات المناقشة هذه أهمية بالغة، وهي تتمثل في اللجنة الأولى، غير أن من الواجب أن تكون آلية نزع السلاح برمتها، وخصوصا معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، قادرة عموما على

أداء دورها تماما. وإن لم يكن توافق الآراء هدفا بحد ذاته، فإنه لا يزال – وهذه حقيقة – حافزا هاما للغاية لتلاقي الأهداف والإجراءات المتخذة بين الدول.

ومع الأخذ بهذه الشواغل الواضحة في الاعتبار، ما تزال فرنسا ملتزمة تماما بالإسهام في صون السلم والأمن الدوليين. ويجب أن يظل استمرار عملية مينسك السبيل الرئيسي للتوصل إلى حل سياسي للأزمة الأوكرانية. وتدعم فرنسا بقوة الإجراءات التي اتخذها التحالف الدولي ضد تنظيم داعش، وسنواصل ذلك الدعم عبر تعزيز أنشطة المراقبة التي نضطلع بها في سوريا. وعلى منوال التدخلات التي حدثت في مالي وجمهورية أفريقيا الوسطى، تهدف العمليات التي تنفذها فرنسا اليوم في المنطقة إلى التنسيق مع جميع البلدان المعنية، علاوة على استكمال الإجراءات المتخذة من جانب الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة بهدف توطيد الظروف المستدامة والمواتية لتحقيق السلام والاستقرار في القارة. وليست تلك سوى بعض الأمثلة على التزام فرنسا بأهداف ميثاق الأمم المتحدة على نطاق واسع. وستستضيف باريس قريبا أيضا المؤتمر الحادي والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

وبالعزم ذاته، ما تزال فرنسا تشارك مشاركة كاملة في حل أزمات الانتشار التي شهدت تطورات هامة في عام ٢٠١٥. ويعتبر اتفاق مجموعة الخمسة زائدا واحدا وإيران الذي تم التوصل إليه في فيينا في ١٤ تموز/يوليه تقدما هاما نحو استعادة ثقة المجتمع الدولي في البرنامج النووي الإيراني. وقد أسهم التزام فرنسا، إلى جانب شركائها في مجموعة الخمسة زائدا واحدا، في تحديد آلية قوية ينبغي تنفيذها بكل يقظة.

وإلى جانب ذلك العزم المتجدد، فإننا بحاجة أيضا إلى إيجاد مخرج من أزمة الانتشار في كوريا الشمالية. فقد واصل ذلك البلد تطوير برامجه النووية وتلك المتعلقة بالقذائف التسيارية في انتهاك لقرارات مجلس الأمن. وصرحت كوريا الشمالية مؤخرا بأنها تعتزم تنفيذ إطلاق فضائي عن طريق استخدام تكنولوجيات القذائف التسيارية، وبالتالي سيكون إجراء غير مشروع. وإذا ما كانت كوريا الشمالية ترفض الحوار مرة أخرى وتختار المواجهة عوضا عنه، فإن في ذلك تحديا آخر للمجتمع الدولي الذي يجب أن يتصدى له بعزم وحسم.

ولا يزال يتعين توضيح مسألة الأنشطة الكيميائية في سوريا. وتضاف إلى ذلك نقطة أساسية أخرى هنا – وهي أن تكرار الادعاءات المتعلقة باستخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا ما يزال مدعاة للقلق الشديد. وينبغي أن تُبنى آلية التحقيق والإسناد التي أنشأها مجلس الأمن في ٧ آب/أغسطس على تعاون جميع الأطراف. ولوضع حد نهائي للتهديد الكيميائي، يجب أن يظل التفكيك الكامل والقطعي لبرنامج سوريا الكيميائي أولوية وفقا لاتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية وقرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣).

وفرنسا على اقتناع أيضا بوجوب استناد الرؤية الطموحة الرامية للتصدي لتحديات نزع السلاح النووي بصورة مستمرة على أساس نهج تدريجي لإحراز التقدم في هذا الصدد. ولن يتسنى لنا المضي قدما نحو عالم أكثر أمانا إلا بالتزام الجميع والوعي المشترك بالتحديات الأمنية الراهنة. ويؤدي تزايد الاستقطاب عاما تلو الآخر في المناقشات بشأن نزع السلاح النووي إلى نتائج عكسية. وسنتكمن من المضي قدما عبر اتساق الأفعال والحوار وليس بمجرد الضغط باتجاه إصدار الأحكام. وعلى مدى عقود من الزمن، ظلت العواقب الوخيمة لاستخدام الأسلحة النووية موضوعا لدراسات رئيسية أجريت بشأنها. ومع ذلك، فإنه يجب الأخذ في الاعتبار بالطابع المحدد للأسلحة النووية بالمقارنة إلى غيرها من أسلحة الدمار الشامل. ولا يمكن للأسلحة الكيميائية والبيولوجية أن تشكّل الأساس الذي تقوم عليه سياسة الردع. ولن يوفر النهج

القانوني البحت أي إمكانات واقعية للمضي قدما نحو نزع السلاح النووي. ولن نتمكن من الصعود إلى أعلى السلّم عن طريق إزالة الدرجات. وفي حال تم تجنب تلك المزالق إلى جانب اتباع نهج شامل، فإننا نؤكد لتبادلات اللجنة الأولى أن بإمكانها أن تعول تماما على انفتاح فرنسا للحوار.

وينبغي ألا يدفعنا عدم التوصل إلى اتفاق نهائي في المؤتمر الاستعراضي الأخير لمعاهدة عدم الانتشار إلى نسيان الإسهام القيم للركائز الثلاث لتلك المعاهدة في صون الأمن الدولي. فهي ما تزال تمثّل الأساس الرئيسي لنزع السلاح النووي ولزيادة استخدام الطاقة النووية للأغراض المدنية. ثم أنها ما تزال تمثّل الضمانة الأساسية بالنسبة لنا لدرء الأزمات المتعلقة بالانتشار. وعليه، فإنه يجب أن يظل تأييدنا لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بمنأى عن الشك. وفي ذلك السياق، فإننا لا نزال ملتزمين بتنفيذ نزع السلاح النووي عملا بالمادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار، وبإمكانية نزع السلاح العام الكامل، وبخطة العمل ذات الـ ٦٤ نقطة بشأن الركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار التي اُعتمدت بتوافق الآراء في عام ٢٠١٠.

وفي الخطاب الذي ألقاه الرئيس الفرنسي في إيستر في عام ٢٠١٥، دعا القوى النووية الأخرى إلى أن تحذو حذو فرنسا فيما يتعلق بالشفافية إزاء قواتها ومنشآتها، فضلا عن التزامات نزع السلاح. وما يزال دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وبدء المفاوضات بشأن معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى يمثلان أولويتين رئيسيتين بالنسبة لفرنسا. وبالتالي فقد استثمرت فرنسا – وهي تأخذ بتلك الخطوات الجديدة في الاعتبار – في أعمال فريق الخبراء الحكوميين المعني بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وقد رحبت باعتماد تقرير الفريق (انظر A/70/81) بتوافق الآراء وقدمت مشروع معاهدة لشركائها. ونود أن توفر اللجنة الأولى الإطار اللازم لتأكيد الزخم الذي حققته تلك الإسهامات الهامة من خلال التشجيع على عقد المزيد من المناقشات المتعمقة والمنظمة بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية في إطار مؤتمر نزع السلاح.

وقد حظيت أحداث هامة أخرى أيضا بالاهتمام التام من قبل فرنسا، نظرا لأن من الممكن أن تترتب عن نقل الأسلحة غير الخاضعة للتنظيم الرقابي والاتجار غير المشروع بها عواقب كارثية على التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان، علاوة على استقرارها السياسي. ولذلك السبب، فإن هدف التنفيذ الكامل لمعاهدة تجارة الأسلحة يمثّل أولوية رئيسية بالنسبة لفرنسا. وقد كان نجاح المؤتمر الأول للدول الأطراف، الذي أسهم فيه بلدي بنشاط، أمرا أساسيا. فقد مكننا الآن من الحصول على الهياكل اللازمة لعملنا صوب تحقيق الأهداف الطموحة للمعاهدة. ويساعد ذلك المؤتمر أيضا في تيسير مشاركة جميع الدول من سائر مناطق العالم، فضلا عن مشاركة المجتمع المدني. وقد كانت هذه المعاهدة شاغلا دائما لفرنسا لأنها تعنينا جميعا – سواء كنا مستوردين أو مصدرين أو بلدان عبور أو بلدان مقصد. وبالتالي، فإن من الأهمية بمكان أن تصبح إطارا عالميا، وذلك ما تدعو إليه فرنسا.

وفيما يتعلق بالفضاء الخارجي، فإن قطاع الفضاء الخارجي يشهد اليوم زيادة ملحوظة في النشاط البشري ذي الأثر غير المباشر على الاقتصاد والبحث والابتكار في عدد متزايد من البلدان.

وإن كان لهذه الأنشطة السلمية أن تزدهر، فيجب علينا الحفاظ على أمن الفضاء، وبالطبع، تجنب أي خطر لحدوث سباق تسلح هناك. وتتطلب الاستجابة لهذه التحديات أن نضع اعتبارا كاملا للقضايا الخاصة بالفضاء – تشابك القطاعات المدنية والعسكرية ومخاطر الحطام والقضايا الأخرى. ونعتقد أنه، إذا أردنا أن يتم حصول شيء في أسرع وقت ممكن، يظل

أكثر السبل وعدا هو مبادرة تهدف إلى إعداد مدونة لقواعد السلوك بشأن أنشطة الفضاء الخارجي ترسي قواعد شاملة استنادا إلى التزامات سياسية طوعية. ونأمل أيضا أن تمكننا الجلسة المشتركة للجنتين الأولى والرابعة، المقرر عقدها في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، من مواصلة استكشاف تطوير تدابير بناء الثقة والشفافية التي لا غنى عنها لكفالة الأمن في الفضاء.

وأخيراً، علينا مسؤولية التنبؤ بالمستقبل، وهذا هو غرض المبادرة التي تقودها فرنسا بشأن منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل. ويبرهن الاهتمام الذي أثاره النقاش بشأن أنظمة الأسلحة هذه، على مستوى الحكومة وعلى مستوى المجتمع المدني على حد سواء والخبرة التي تم حشدها بالفعل لتحديد جميع ما يترتب من آثار، على أن هذا الموضوع قد استحق أن ينظر فيه. وعلينا أن ندرس هذه المسألة بعناية وصرامة بهدف ضمان توافق الآراء على أوسع نطاق ممكن. ويبين العمل الممتاز الذي أنجز في عام ٢٠١٥ في إطار اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة أن الاتفاقية قادرة تماما على التعامل مع كل جانب من جوانب هذا الموضوع المعقد. وفي ذلك السياق، ومع انعقاد المؤتمر الاستعراضي القادم في عام ٢٠١٦، ستواصل فرنسا الإسهام في الجهود المبذولة بشأن ذلك النوع من نظم الأسلحة.

وبالنظر إلى أن من الأهمية بمكان أن تكون لدينا رؤية لعالم أفضل للأجيال المقبلة، فإن تنفيذها يجب يتجذر في ما هو مطلوب الآن في هذه الظروف، من خلال التزامات ملموسة وعمليات شاملة. إن فرنسا مصممة على أن تشارك مشاركة كاملة وبصورة واقعية في المناقشات التي بدأت اليوم في اللجنة الأولى.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي، أذكر الوفود بأن تتكرم بحصر مدة مداخلاتها في خمس دقائق، عندما تأخذ الكلمة بصفتها الوطنية.

السيد كانغ ميونغ شول (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن وفد بلدي أهنئكم بحرارة، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة اللجنة الأولى. وإنني لعلى ثقة من أن خبرتكم الثرية وقيادتكم الدقيقة والفعالة والكفؤة ستقود اللجنة صوب النجاح، وأؤكد لكم دعم وفد بلدي وتعاونه الكاملين خلال فترة ولايتكم. كما أهنئ أعضاء المكتب الآخرين، وأتمنى لهم كل النجاح في عملهم.

ويؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/70/PV.2)

إن اللجنة الأولى هيئة مكلفة بمهمة هامة جدا للتعامل مع قضايا نزع السلاح من حيث صلتها بالسلم والأمن الدوليين، بما في ذلك نزع السلاح النووي، وتحديد الأسلحة التقليدية، وما إلى ذلك. وتقدر جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أعمال اللجنة الأولى تقديرا كبيرا، وهي ملتزمة بالاضطلاع بمسؤولياتها ودورها وفقا لمبادئ الإنصاف والحياد. وتعلن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، في كل عام في الجمعية العامة، عن دعمها لتحديد أولويات نزع السلاح النووي وتقديم ضمانات أمن سلبية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية. فنحن نقدم أو نشارك في تقديم مشاريع قرارات ترمي إلى تعزيز السلم والأمن الدوليين، بما في ذلك تلك المتعلقة بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي وتعزيز تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. كما تدعم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية كذلك حق الدول ذات السيادة في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية واستكشاف الفضاء الخارجي على نحو مشروع، وكلاهما من المواضيع الرئيسية في اللجنة.

إن نزع السلاح النووي أمر حيوي من أجل بناء عالم يسوده السلام، وما يعني المجتمع الدولي بذلك هو القضاء الكلي والتام على الأسلحة النووية. بيد أن هذا الأمر يتناقض مع آراء بعض الدول، التي تتجاهل نزع السلاح النووي نفسه

وتركز فقط على عدم الانتشار. فقد أصبح الآن وجود حوالي ٢٠ ٠٠٠ سلاح نووي على كوكبنا حقيقة. كما أن الحقيقة التي لا يمكن إنكارها هي إساءة استخدام الأسلحة النووية كأداة لتهديد أو ابتزاز دول ذات سيادة. وتبرهن تلك الحقيقة ذاتها على أنه ينبغي أن يكون نزع السلاح النووي أولويتنا العليا في سعينا لتحقيق سلام وأمن وبقاء البشرية. وبالتالي، قطعا ينبغي للجنة الأولى أن تجعل الإزالة الكاملة للأسلحة النووية الأولوية الرئيسية في عملها على نزع السلاح النووي.

وفي المسرح الدولي اليوم، تمضي أكبر دولة حائزة للأسلحة النووية في العالم قدما بخططها لشن هجمات نووية تستهدف بلداناً بعينها، واضعة هذه الخطط موضع التنفيذ بمناورات حرب مستمرة في حالة تأهب قصوى. إن هذه التهديدات والتصرفات غير المسؤولة هي مصدر قلق بالغ للمجتمع الدولي وأدت إلى انعدام الثقة وإلى إجراءات تعويضية من قبل دول أخرى. إن التعسف والغطرسة والمعايير المزدوجة فيما يتعلق بنزع السلاح – ولا سيما نزع السلاح النووي – من جانب بعض البلدان القوية هي أحد العوامل الرئيسية التي أدت إلى شلل في أعمال هيئات نزع السلاح المتعددة الأطراف مثل مؤتمر نزع السلاح. وفي ذلك الصدد تبذل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، كما هو الحال دائما، كل ما في وسعها للمساعدة على تنشيط عمل اللجنة الأولى وهيئات نزع السلاح المتعددة الأطراف الأخرى.

وكما هو معروف جيدا، فإن المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية هي نتيجة مباشرة للسياسة العدائية للولايات المتحدة وتهديداتها النووية ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ولم تكن هذه المسألة لتحدث لو أن الولايات المتحدة لم تهدد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالأسلحة النووية. وهذه التهديدات ليست تهديدات محتملة أو مجردة بأي شكل من الأشكال؛ إنها عملية وملموسة. فقاذفات القنابل النووية الاستراتيجية تطير بدون توقف من البر الرئيسي للولايات المتحدة أو جزيرة غوام إلى شبه الجزيرة الكورية وتنفذ تدريبات على القنبلة النووية عدة مرات في السنة. وتدخل حاملات الطائرات والغواصات المحملة بالقذائف النووية باستمرار إلى مياه شبه الجزيرة الكورية أو تلك المحيطة بها للمشاركة في مناورات حرب نووية ترمي إلى احتلال بيونغ يانغ.

وقد اضطرتنا سياسة الولايات المتحدة العدائية تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية التي مر عليها أكثر من نصف قرن إلى بناء أسلحتنا النووية الخاصة بنا، ولم تترك لنا التهديدات النووية المتزايدة باستمرار من الولايات المتحدة أي خيار للتعامل غير المضي في تعزيز قدرتنا على الردع النووي. ويشير الواقع الخطير في شبه الجزيرة الكورية إلى من تقع عليه مسؤولية النكسات في عملية نزع السلاح النووي العالمي. وقد اقترحت حكومة جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، في كانون الثاني/يناير – بهدف إنهاء استمرار الحلقات المفرغة في أزمة شبه الجزيرة الكورية – أن توقف الولايات المتحدة مناوراتها العسكرية المشتركة مع كوريا الجنوبية مقابل تعليق تجاربنا النووية.

بيد أن الولايات المتحدة رفضت الاقتراح مباشرة وحالت إلى الأبد دون جميع إمكانيات نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية. وبالتالي، لم تعد الولايات المتحدة مؤهلة لمعالجة مسألة نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية ما دامت قد رفضت الفرصة المتاحة لمواصلة المناقشة فيها. وستُحدد استجابة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في المستقبل بما إذا كانت الولايات المتحدة ستتخلى عن سياستها العدائية تجاه بلدنا أم لا.

وقد شهد العالم مؤخرا حالة سياسية عسكرية في غاية الخطورة، عمل خلالها جيش جمهورية كوريا الشعبية

الديمقراطية وشعبها بإخلاص لتجنب نزاع عسكري وشيك. وتُعزي تلك النتيجة السلمية إلى المُثل النبيلة لحكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية التي تعزز السلام، فضلا عن مصيرنا الوطني. لكن ولكي نواصل ضبط النفس، فإنه ينبغي للسلطات في كوريا الجنوبية أن تتعلم درسا هاما، وهو أنها إذا ما واصلت تلفيق دعاوى الحرب التي لا أساس لها من الصحة والحكم على الأوضاع على نحو يخدم مآربها الذاتية بالإضافة إلى استفزاز خصومها عن طريق اتخاذ الإجراءات الانفرادية، فإن التوتر والنزاع العسكري اللذين لا داعي لهما سيكونان النتيجة الوحيدة لكل ذلك.

وتشعر جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالارتياح إلى أن مناخا جديدا – يتمثل في تحسين العلاقات بين الشمال والجنوب – قد أسفرت عنه جهودنا المشتركة. ونأمل أن تسهم سلطات كوريا الجنوبية في إيجاد سبل عملية لتحسين العلاقات بين الكوريتين عبر المشاركة النشطة في تنفيذ الاتفاق بروح من الإخلاص. وستواصل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بذل قصارى جهودها لتحقيق عصر من الرخاء الوطني وإعادة التوحيد في أقرب وقت ممكن، لأن ذلك هو ما تتطلع إليه الأمة الكورية بأسرها.

وستكون إعادة توحيد كوريا تحقيقا لرغبة وطنية وإسهاما في تحقيق السلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية وشمال شرق آسيا حيث تصطدم مصالح القوى الكبرى. ويمكننا القول من منظور تعزيز السلم والأمن الدوليين بأن لهدف السياسة العامة لحكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الرامي إلى تحقيق رغبتها المتمثلة في إعادة التوحيد الوطني بعض النقاط الأساسية المشتركة مع ولاية اللجنة الأولى.

ويشكّل الردع النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ضمانا موثوقا ما دام يدافع – انطلاقا من جميع المقاصد والأغراض – عن المصالح العليا للبلد وأمن الدولة، فضلا عن ضمان السلم والاستقرار الإقليميين في مواجهة محاولات العدوان من جانب القوى الخارجية. ولا تشكّل قدرتنا على الردع النووي تهديدا للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ولا للمناطق الخالية من الأسلحة النووية المنشأة في عدة مناطق من العالم. وستفي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بوصفها دولة مسؤولة حائزة للأسلحة النووية بالتزاماتها المتعهد بها أمام المجتمع الدولي بروح من الإخلاص.

وإن الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي حق مشروع لجميع الدول. وستواصل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تعزيز التبادل والتعاون مع المنظمات الفضائية الدولية ومع المؤسسات الفضائية للبلدان الأخرى. وبوصفها دولة مطلقة للسواتل، فإنها ستواصل إطلاق سواتل التطبيق اللازمة لتنميتنا الاقتصادية في الزمان والمكان اللذين نختارهما، في ذات الوقت الذي نكفل فيه الشفافية وفقا للمعايير والممارسات الدولية ذات الصلة.

السيد ماتي (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، أود أن أبدأ بتهنئتكم، على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى، وأن أؤكد لكم الدعم الكامل للوفد الإيطالي.

تؤيد إيطاليا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/70/PV.2). وأود أن أضيف بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

تولي إيطاليا أهمية كبيرة لنزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار باعتبارها عناصر أساسية في سياستنا الخارجية. ونعتقد اعتقادا راسخا بأن التعددية والتعاون الدولي عنصران هامان لتحقيق نتائج فعالة وطويلة الأجل في ميدان نزع السلاح. وبالتالي، ستواصل إيطاليا المشاركة بنشاط في جميع المحافل ذات الصلة، ولا سيما الأمم المتحدة ومؤتمر نزع السلاح.

لقد شهد مجتمع نزع السلاح نجاحا كبيرا في تموز/يوليه الماضي، بالاتفاق على خطة عمل شاملة مشتركة بين مجموعة الدول الأوروبية الثلاث+٣ وإيران. وقد أثبت ذلك الاتفاق أن الدبلوماسية تؤدي دورها وأنها تشكّل معلما هاما في الجهود المبذولة منذ وقت طويل للتوصل إلى حل شامل سلمي وطويل الأجل للمسألة النووية الإيرانية. ونرحب بالتأييد الإجماعي لخطة العمل من جانب مجلس الأمن، ونهيب بالمجتمع الدولي أن يدعم تنفيذها بقوة.

وترحب إيطاليا بنجاح المؤتمر الأول للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة، الذي عقد في كانكون، المكسيك. ونعرب عن تقديرنا العميق للتنفيذ العالمي والفعال للمعاهدة التي توفر إطارا دوليا قويا للاتجار بالأسلحة التقليدية ومن شأنها أن تعزز احترام حقوق الإنسان. وعبر أحكامها التي تنص على منع العنف الجنساني، تضمنت المعاهدة لأول مرة منظورا جنسانيا، فضلا عن مفهوم الأمن الإنساني في سياق الأمن العالمي على نطاق واسع.

وفي المجال النووي، ما تزال معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بمثابة حجر الزاوية للنظام العالمي لعدم الانتشار، علاوة على كونها ركيزة أساسية للسعي إلى نزع السلاح النووي. وندعو إلى عالميتها وإلى التنفيذ الكامل لركائزها الثلاث المتعاضدة. ونشدد أيضا على الدور الذي لا غنى عنه للوكالة الدولية للطاقة الذرية، ونؤيد تعزيزه، بما في ذلك من خلال الانضمام العالمي إلى اتفاقات الضمانات الشاملة والبروتوكولات الإضافية.

ويؤسفنا أنه لم يتسن التوصل إلى توافق في الآراء في الدورة التاسعة للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار، إلا أننا نثق بأن الجهود المبذولة للتقريب بين المواقف المختلفة لن تذهب سدى. ويجب أن نواصل العمل على تحقيق أهداف المعاهدة، بما في ذلك من خلال التنفيذ الكامل لخطة العمل لعام ٢٠١٠.

وتتطلب زيادة تخفيض الترسانات النووية الرئيسية والقضاء عليها في نهاية الأمر تعاوننا معا في التصدي للأبعاد الأمنية والإنسانية للأسلحة النووية. ويمثل القلق إزاء الأثر المدمر لتفجيرات الأسلحة النووية على البشر والبيئة دافعا رئيسيا لإجراءاتنا المتخذة في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار. ويجب علينا أن نواصل العمل الضروري الذي من شأنه أن يجعلنا أكثر قربا إلى عالم خال من الأسلحة النووية، ويجب ألا يتمحور حول الاعتبارات الإنسانية فحسب، بل الاعتبارات الأمنية أيضا. ونحن على اقتناع بأنه ينبغي أن يركز هذا العمل على اتخاذ تدابير عملية وفعالة.

ويجب علينا في الوقت نفسه، تعزيز نزع السلاح وعدم الانتشار بوصفهما عمليتين تعزز كل منهما الأخرى، فضلا عن إيجاد عالم أكثر سلاما. تحقيقا لتلك الغاية، ما يزال إنفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أولوية قصوى. ونحث جميع الدول التي لا مناص من تصديقها لبدء نفاذ المعاهدة، على التوقيع أو التصديق عليها. ونؤيد في غضون ذلك الوقف الاختياري الشامل لتجارب الأسلحة النووية.

ونؤكد مجددا أن من الأهمية بمكان الحفاظ على الدور الرئيسي لمؤتمر نزع السلاح في مفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف. ونكرر دعوتنا إلى التبكير ببدء المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية، بوصفه الخطوة المنطقية التالية لأجل إحراز تقدم فعال نحو نزع السلاح النووي. وترحب إيطاليا بتقرير (انظر A/70/81) فريق الخبراء الحكوميين المعني بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، إلى جانب الإسهامات المفيدة الأخرى خلال المناقشات الموضوعية بشأن الموضوع الذي تمت مناقشته في مؤتمر نزع السلاح أثناء دورة عام ٢٠١٥.

تؤيد إيطاليا بقوة الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي وتشارك فيها مشاركة كاملة بوصفها مبادرة مبتكرة تضم كلاً من الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها.

ونؤكد مجدداً دعمنا لقرار المؤتمر الاستعراضي لعام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط والخطوات العملية ذات الصلة التي أقرها المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ من أجل عقد مؤتمر بشأن إنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية ومن جميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى، تحضره جميع دول المنطقة على أساس ترتيبات يتم التوصل إليها بحرية من جانبهم، على نحو ما تقرر في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠. وهذه المنطقة ضرورية للسلم والأمن والاستقرار في المنطقة، وما زلنا ندعو جميع الدول المعنية إلى اتخاذ إجراءات عاجلة واستباقية للمشاركة في العملية.

إن الحفاظ على بيئة الفضاء مأمونة وآمنة والاستخدام السلمي المنصف والمقبول لجميع الأطراف للفضاء الخارجي هما من الأولويات العليا. وتماشياً مع توصيات فريق الخبراء الحكومي المعني بتدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي، فإننا نرى قيمة في متابعة الالتزامات السياسية ونؤيد المبادرة بقيادة الاتحاد الأوروبي لوضع مدونة قواعد سلوك دولية طوعية لذلك المجال. ويؤسفنا أن الوفود المجتمعة في نيويورك في تموز/يوليه لم تتمكن من بدء المفاوضات بشأن مشروع المدونة، ولكننا واثقون أن العناصر التي انبثقت عن مناقشاتها ستعزز المزيد من التطورات الإيجابية.

وترأس إيطاليا حالياً المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وتكرر تأكيد التزامها بإيجاد عالم خالٍ من الأسلحة الكيميائية. وبعد مرور سنة على عمليةً التسليم في ميناء جيويا تاورو في إيطاليا، تم إنجاز إزالة وتدمير مخزونات الأسلحة الكيميائية السورية المعلنة. بيد أنه لا تزال هناك شكوك كثيرة تتعلق بتفكيك برنامج الأسلحة الكيميائية السوري واستمرار استخدام الكلور كسلاح ضد السكان المدنيين، الأمر الذي أدنّاه بشدة. ولذلك رحبنا بقرار مجلس الأمن ٢٢٣٥ (٢٠١٥)، الذي أنشئت بموجبه آلية تحقيق مشتركة تهدف إلى تحديد مرتكبي الهجمات الكيميائية في سورية.

وتؤيد إيطاليا بقوة أهداف اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية. وتشارك المؤسسات الصحية والأكاديمية الإيطالية بنشاط في المبادرات الدولية للتدريب وبناء القدرات بشأن المسائل المتعلقة بتنفيذها. ومع اقتراب موعد انعقاد المؤتمر الاستعراضي الثامن للاتفاقية، نؤيد عملية تحضيرية شفافة وشاملة ترمي إلى تعزيز فهمنا المشترك لسبل تعزيزها.

ونحن أيضاً ملتزمون تماماً بالجهود الدولية الرامية إلى معالجة الآثار الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية للأسلحة التقليدية. ونقدّر تقديراً عالياً إعلان دوبروفنيك السياسي وخطة العمل، اللذين كانا من نتائج المؤتمر الاستعراضي الأول لاتفاقية الذخائر العنقودية. ونعمل بنشاط على تعزيز التنفيذ الكامل لاتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد والاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة والبروتوكولات الملحقة بها. ونعلّق أهمية كبيرة على عالمية تلك الصكوك وتنفيذها على الصعيد الوطني، والامتثال الكامل لأحكامها، وتطوير أي أوجه محتملة للتآزر فيما بينها. وبوصفنا نؤمن إيماناً راسخاً بدور التعاون والمساعدة الدوليين، فإننا نواصل دعم برامج الإجراءات المتعلقة بالألغام.

يصادف هذا العام الذكرى السنوية الخامسة عشرة للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، بشأن المرأة والسلام والأمن. وقد أيدت إيطاليا اتخاذه منذ البدايات الأولى ووضعت خطة عمل وطنية لتنفيذه. ونعي تماماً أهمية إدراج النهج الجنسانية في عمليات نزع السلاح وضمان المشاركة المتساوية للمرأة والرجل في اتخاذ القرارات والإجراءات بشأن السلم والأمن.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أؤكد مجدداً على الأهمية التي نوليها لتعزيز الحوار بشأن مواضيع نزع السلاح مع جميع الجهات الفاعلة المعنية من المجتمع المدني. ونحيط علماً بالمساهمة الأساسية التي تقدمها، ونتطلع إلى زيادة مشاركتها في أنشطة آلية نزع السلاح.

السيدة باتونغالاغ (منغوليا) (تكلمت بالإنكليزية): أود في البداية، باسم وفد بلدي، أن أهنئكم سيدي الرئيس وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم، وأن أؤكد لكم دعم منغوليا وتعاونها الكاملين. ونحن على ثقة بأن عمل اللجنة، في ظل قيادتكم المقتدرة، سيكون له نتائج مثمرة.

وقد عملت الأعوام الـ ٧٠ الماضية على تأكيد دور الأمم المتحدة في المساعدة على ضمان التقيد بمبادئ القانون الدولي وصون السلم والأمن الدوليين. وكما تُظهر الشؤون العالمية الراهنة، لا يمكن أن تكون هناك أولوية أعلى من صون السلم والأمن الدوليين.

وترحب منغوليا بالاتفاق التاريخي بشأن خطة العمل الشاملة المشتركة التي تم التوصل إليها بين حكومات مجموعة الدول الأوروبية الثلاث والدول الثلاث وجمهورية إيران الإسلامية في ١٤ تموز/يوليه، وتعتقد أن التنفيذ الناجح لها سيتيح للمجتمع الدولي الضمانات التي يحتاجها من أجل المساعدة على بناء الثقة في المنطقة. ونرحب أيضاً ببدء نفاذ معاهدة تجارة الأسلحة، التي ستكون أداة هامة تساهم في منع انتهاكات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني.

ويشدد وفد بلدي على أهمية قرار الجمعية العامة ٥٨/٦٩ المعنون ”متابعة الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بنزع السلاح النووي لعام ٢٠١٣“، الذي يوفر سبيلاً للنهوض بأهداف نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. ويحدونا الأمل في أن يكون من شأن التنفيذ الكامل للقرار، لا سيما من خلال بدء المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح، أن يكفل إحراز تقدم ملموس بشأن هذه المسألة.

تمثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية في نظام نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. وعلى غرار العديد من الدول الأعضاء، لاحظت منغوليا مع الأسف أن مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٥، على الرغم من كل الجهود، لم يتوصل إلى توافق في الآراء بشأن مشروع الوثيقة الختامية. ومع ذلك، لا ينبغي أن يمنعنا ذلك من تعزيز السلم والأمن، كما لا ينبغي أن يؤخر التنفيذ الكامل والفعال لجميع أحكام المعاهدة.

لقد مضى ما يقرب من ٢٠ عاماً منذ فتح باب التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وترحب منغوليا بتصديق أنغولا مؤخراً على المعاهدة. وبالنسبة لمنغوليا، فإضفاء الطابع العالمي على المعاهدة هو خطوة حيوية نحو نزع السلاح النووي العالمي. وعلى كل دولة أن تعطي الأولوية لمواصلة العمل على النهوض بالتصديق على المعاهدة بسرعة من جانب الدول المدرجة في المرفق ٢. ولذلك، يرحب وفد بلدي بالإعلان الختامي والتدابير الرامية إلى تعزيز البدء بنفاذ المعاهدة الذي اعتُمد في المؤتمر المعقود بموجب المادة الرابعة عشرة بشأن تيسير بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، المعقود في نيويورك في ٢٩ أيلول/سبتمبر. وقد استوفت الأمانة التقنية المؤقتة جميع الشروط اللازمة للشروع في مرحلة اختبار على نطاق كامل لمركز البيانات الدولي، وهي جزء من خطة التشغيل التدريجي لمركز البيانات الدولي، الذي سيمكن المنظمة من العمل بموجب ولايتها حالما تدخل المعاهدة حيز النفاذ. ومع إحراز الأمانة التقنية المؤقتة تقدماً بشأن تطوير الهياكل الأساسية اللازمة لنظام التحقق، سيعود للدول الأطراف أن تضع نواياها موضع الممارسة الفعلية.

وتتشاطر منغوليا الشواغل إزاء عدم القبول العام لاتفاقات الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية وبروتوكولها الإضافي، وكذلك إزاء عدم إحراز تقدم في تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط الذي اعتمد في مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار قبل ٢٠ عاماً. وبوصفها مدافعاً قوياً عن المناطق الخالية من الأسلحة النووية، تأمل منغوليا أن تساعدنا الجهود الدولية على إحراز تقدم في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. لقد ظللنا دائماً نصيراً قوياً لنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين ونعمل من أجل المساعدة في تحسين السلم والأمن الدوليين عن طريق الترويج لمركز تلك المنطقة كمنطقة خالية من الأسلحة النووية. لقد أثبتت المناطق الخالية من الأسلحة النووية أنها تدبير فعال لعدم الانتشار ونزع السلاح على الصعيد الإقليمي.

وعليه، ستواصل منغوليا العمل لدعم المناطق الخالية من الأسلحة النووية. وينبغي أن نعمل على تعزيز المناطق القائمة حاليا، ونتخذ الإجراءات اللازمة لإنشاء مناطق جديدة، بما في ذلك في الشرق الأوسط وشمال شرق آسيا.

وتسلّم منغوليا بأن مؤتمر نزع السلاح هو الهيئة التفاوضية الوحيدة المتعددة الأطراف لنزع السلاح، وتتطلع إلى أن تُبذل جهودٌ جادة لإيجاد حل للجمود المستمر في عمله. ونأمل أن يتمكن جميع أعضاء المؤتمر من إبداء الإرادة السياسية اللازمة لتمكين المؤتمر من بدء عمله الهام. وبالنظر إلى هذه الحالة، فإننا نرى أنه ينبغي استكشاف نُهج مبتكرة لكي يتسنى استئناف مفاوضات نزع السلاح بطريقة مجدية.

وما برحت منغوليا تتبع سياسة خارجية سلمية منفتحة ومتعددة الركائز السياسة وتتسم بالحياد من حيث المضمون. ويستند حيادنا الفعلي إلى موقعنا الجغرافي وتاريخ بلدنا، فضلا عن مسار التنمية الذي اخترناه. وقد اكتسى ذلك الحياد أهمية خاصة في الظروف الجيوسياسية الحالية، ما حدا بنا أخيرا إلى الإعلان عن مركزنا المحايد في أعقاب اجتماع مجلس الأمن الوطني في بلدنا الذي عقد في ٨ أيلول/سبتمبر. وتتسق تشريعاتنا الوطنية والمعاهدات الدولية التي وقّعت عليها منغوليا مع مبادئ الحياد هذه. ويلزمنا حياد مركزنا الدائم بعدم إجراء أي تغييرات جوهرية في السياسة الخارجية الحالية لبلدنا، بل إنها تجمع تحت مظلة واحدة جميع عناصر الحياد الدائم المنصوص عليها في دستورنا الوطني، فضلا عن طائفة من مختلف القوانين وسياسات الدولة الأخرى.

ومثلما كان عليه الحال من قبل، فحين تواصل منغوليا بناء علاقات متوازنة وعلى قدم المساواة مع البلدان الأخرى، فإنها ستواصل الإسهام أيضا – وفقا لميثاق الأمم المتحدة – في الجهود المشتركة المبذولة لحل المسائل الإقليمية والعالمية، بما في ذلك الجهود الرامية إلى تعزيز الديمقراطية وكفالة حقوق الإنسان والحريات. وفي ذلك الصدد، سيقدم وفد بلدي مشروع قرار إلى اللجنة بعنوان ”حياد منغوليا الدائم“ في إطار البند ٩١ من جدول الأعمال. ويتمثل الغرض الرئيسي من مشروع القرار في التماس دعم المجتمع الدولي والاعتراف بوضع منغوليا. وانطلاقا من الفرضية القائلة بأن من شأن وضعنا المحايد بصورة دائمة أن يساعد على تعزيز السلام والأمن والتنمية في منطقتنا وما حولها، فإنني على ثقة من أن مشروع القرار سيحظى بتأييد واسع النطاق من جانب الدول الأعضاء.

السيد هجنوزي (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): يسرني أن أهنئكم، السيد الرئيس، على توليكم منصبكم، وأن أؤكد لكم دعم وفد بلدي الكامل.

تؤيد النمسا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي في وقت سابق في المناقشة العامة (انظر A/C.1/70/PV.2) بشأن طائفة واسعة من المواضيع، بما في ذلك المفاوضات الناجحة بين مجموعة الدول الأوروبية الثلاث+٣ وإيران، ومعاهدة الحظر

الشامل للتجارب النووية، ومعاهدة تجارة الأسلحة، فضلا عن إمكانية إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، واستخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا. ومع ذلك، أود أن أشدد على منظور النمسا الوطني فيما يتعلق بالمسائل التالية.

ما تزال الأسلحة النووية تمثّل تهديدا وجوديا للبشرية. وفي الذكرى السنوية السبعين لإنشاء الأمم المتحدة ولاستخدام أسلحة الدمار الشامل تلك للمرة الأولى، فإن المجتمع الدولي – وكذا المناقشة العالمية بشأن الأسلحة النووية – يمران الآن بمنعطف حاسم فيما يتعلق بكيفية التصدي لهذا التهديد. فمن ناحية، لم تؤد الأحداث الجيوسياسية الأخيرة، إلى جانب الخطاب النووي المقلق جدا، إلا إلى تأكيد الحاجة الملحة إلى نزع السلاح النووي. وما تزال جهود نزع السلاح أقل كثيرا من التوقعات وهي تتسم بعدم المصداقية. فتلك الدول التي تواصل تأكيد أهمية حيازة الأسلحة النووية لصالح أمنها في ذات الوقت الذي تصر فيه على عدم قبولها لخطر حيازة الدول الأخرى للأسلحة نفسها إنما يقوض مصداقية النظام النووي برمته. ونرى في ذلك السياق، أن برامج تحديث الأسلحة النووية المستمرة في الأجل الطويل، تثير القلق الشديد وتتنافى مع موضوع وغرض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والتزامات وتعهدات المجتمع الدولي المتعلقة بنزع السلاح.

ومن ناحية أخرى، يزداد الاهتمام الدولي بالآثار الإنسانية ومخاطر الأسلحة النووية. فالوقائع والاستنتاجات والأدلة المقدمة في سياق المبادرات الإنسانية على مدى السنوات الأخيرة تمثّل تحديا كبيرا للفكرة القائلة بإمكانية أن تكون الأسلحة النووية أداة لتوفير الأمن. وفي الواقع فإن العكس تماما هو الصحيح. ففي ضوء تلك النتائج، بات عدد متزايد من الدول ينظر إلى الحجج المؤيدة للاحتفاظ بالأسلحة النووية على أنها مغامرة خطيرة للغاية وعفا عليها الزمن، وأنها تستند في نهاية المطاف إلى وهم يتعلق بالأمان والأمن.

وقد اتضح ذلك الزخم المتزايد الذي حققته تلك الاستنتاجات بوضوح في المؤتمرات الدولية الثلاثة التي عقدت بشأن الآثار الإنسانية للأسلحة النووية، وبتأييد الأغلبية الساحقة للبيانات الأقاليمية بشأن هذه المسألة، والتي صدر آخرها في نيسان/أبريل من قبل وزير خارجية النمسا باسم ١٥٩ دولة. واستنادا إلى الأدلة والوقائع والنتائج المتحصل عليها، أصدرت النمسا، بوصفها البلد المضيف لمؤتمر فيينا المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية المعقود في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، ما يسمى ”التعهد الإنساني“ باعتباره نداء عاجلا لبذل الجهود الرامية إلى تحقيق نزع السلاح النووي وسد الثغرات القانونية القائمة في مجال حظر وإزالة الأسلحة النووية. ونحن ممتنون للغاية، بل ونشعر بالارتياح إلى أن عدد البلدان التي أيدت رسميا هذا النداء قد بلغ حتى الآن ١١٩ بلدا. وتتطلع النمسا إلى العمل عن كثب مع جميع أصحاب المصلحة في تعزيز هذه المبادرة نحو تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية.

وتعرب النمساء عن أسفها العميق لفشل المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار عام ٢٠١٥ المعقود في الربيع الماضي في الاتفاق على مسار عمل يتناسب مع الطابع المُلِح لمسألة نزع السلاح النووي الذي أكدته المبادرة الإنسانية. وبغية زيادة تأكيد ضرورة إحراز تقدم عاجل، تعتزم النمسا، إلى جانب عدد من مقدمي مشروع القرار، عرض مشروعي قرارين لكي تنظر فيهما اللجنة الأولى. أولهما بعنوان ”الآثار الإنسانية للأسلحة النووية“ ويستند تماما إلى نص البيان المشترك الذي أُدلي به باسم ١٥٩ بلدا في مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار. ونرى أن من الضروري إثارة الحجج والشواغل الرئيسية المعرب عنها في البيان الإنساني عبر

قرار للجمعية العامة بهدف الحصول على أكبر قدر ممكن من التأييد له.

ثانيا، وسعيا إلى تحقيق مزيد من الزخم والتأييد للاستنتاجات المتضمنة في التعهد الإنساني، تعتزم النمسا والمقدمون الآخرون عرض مشروع قرار بعنوان ”التعهد الإنساني بحظر الأسلحة النووية والقضاء عليها“وسوف يستند أيضا تماما إلى نص التعهد الإنساني. ونتطلع إلى المشاورات بشأنها، وندعو جميع الوفود إلى تأييد مشاريع القرارات تلك. وبالإضافة إلى ذلك، ستقدم النمسا أيضا – بل تود أن تسجل تأييدها التام – لمشروعي قرارين بعنوان ”المضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف“و ”الضرورات الأخلاقية لإيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية“.

ولا يزال استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان أحد الأسباب الرئيسية للضرر الذي يلحق بهم في الكثير من البلدان. فقد بلغت الإصابات في صفوف المدنيين من جراء استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان ما يزيد على ٤٠ ٠٠٠ من القتلى والجرحى في صفوف المدنيين خلال العام الماضي وحده، وهي نسبة تفوق كثيرا الخسائر التي تقع في صفوف العسكريين. وتلك مشكلة إنسانية خطيرة للغاية وتحدٍ خطير للجهود الرامية إلى حماية المدنيين في حالات النزاع المسلح على النحو المنصوص عليه في القانون الدولي الإنساني. وهي ليست مشكلة تقتصر على عدد محدود من مناطق النزاع فحسب. وتشهد على هذه المشكلة الأعداد المتزايدة من اللاجئين الذين يغادرون ديارهم في المناطق التي مزقتها الحروب حاليا. ويبحث الكثيرون منهم بشدة عن العثور على مأوى لهم في الخارج – بما في ذلك عشرات الآلاف الذين جاءوا إلى بلدي، النمسا، نتيجة لاستخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان وانعدام الحماية للسكان المدنيين.

وقد عقدت النمسا ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية مؤخرا في فيينا اجتماعا للخبراء الدوليين بشأن المشكلة بمشاركة ممثلين لما يقرب من ٢٠ دولة، بالإضافة إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ووكالات الأمم المتحدة المختلفة، فضلا عن المجتمع المدني. وقد شدد الاجتماع على أهمية التوعية بأسوأ جوانب هذه المشكلة. وعلاوة على ذلك، أعرب المشاركون عن تأييد كبير للاقتراح المقدم من قبل الأمين العام بأن نشرع في العمل على صياغة إعلان سياسي دولي يرمي إلى منع إلحاق الضرر بالمدنيين من جراء استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان.

وثمة مسألة أخرى تدعو للقلق بالنسبة لبلدي وهي احتمال تطوير نظم الأسلحة المستقلة الفتاكة. وبينما قد تبدو خطرا بعيدا فإن الابتكارات التكنولوجية تسير قدما بسرعة. ونحن نجازف باجتياز عتبة خطيرة جدا. وينبغي أن نكون حذرين للغاية للتأكد من أن استخدام منظومات الأسلحة هذه يتسق مع الضرورات الأخلاقية والسياسية والقانونية. ولذلك فإن النمسا تدعو إلى تعميق النقاش الدولي الجاري وتكثيفه، وإلى إنشاء فريق خبراء الحكوميين بشأن هذا الموضوع.

وأخيرا، فإن الوضع المالي الصعب لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، والافتقار إلى تمويل للمعهد يمكن التنبؤ به يهدد أداءه بالذات. وتود النمسا أن تعرب عن تأييدها الكامل للمعهد وللمساهمات الهامة التي قدمها في عملنا. ونود أن نشجع اللجنة الأولى على اتخاذ الإجراءات اللازمة لكفالة استمرار الأداء الفعال للمعهد واستدامته في المستقبل.

السيد ماويوا (زامبيا) (تكلم بالإنكليزية): تتشرف زامبيا بأن تهنئكم، السفير كاريل فان أوستيروم، على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى في دورتها السبعين التاريخية. ويؤكد وفد بلدي لكم ولأعضاء المكتب الآخرين التزامنا بعمل اللجنة، وسوف نقدم لكم أقصى قدر من الدعم أثناء المداولات.

إن زامبيا تؤيد البيانين اللذين أدلى بهما الممثلان، بالنيابة عن بلدان حركة عدم الانحياز ومجموعة الدول الأفريقية (انظر A/C.1/70/PV.2) بشأن نزع السلاح والسلم والأمن الدوليين.

ويضم وفد بلدي صوته إلى جميع القيمين على السلام العالمي في دعوة جميع الدول الحائزة لأسلحة نووية إلى تقليص حجم استثماراتها في تطوير الأسلحة النووية. وبالتالي ثمة حاجة إلى تعزيز عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والالتزام وإظهار التضامن من جانب القيادة السياسية، كما حدث وتم الاتفاق عليه في ما يتعلق بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠).

وفي هذه المرحلة، تعرب زامبيا عن امتنانها للسيد ليكتوفت، رئيس الجمعية العامة في دورتها السبعين، وتحيط علما بعزمه الجدير بالثناء على دعم الدول الأعضاء في تنفيذ التزام خطة عام ٢٠٣٠ الجديد بالعمل فيما يتعلق بالتنمية المستدامة، والسلام والأمن، وحقوق الإنسان والحكم الرشيد. ولا يمكن تحقيق التزامات خطة التنمية لعام ٢٠٣٠ إلا من خلال نزع السلاح الشامل المضمون والسلام والأمن الدوليين.

لقد كانت زامبيا دائما داعية قوي إلى نزع السلاح العام والكامل وملتزمة به. لذلك فإن زامبيا تعيد تأكيد التزامها بالهدف المتمثل في إزالة الأسلحة النووية إزالة تامة وإنشاء عالم خال من الأسلحة النووية، وإذ تضع في الاعتبار الدمار الذي يمكن أن يسببه أي شكل من أشكال تفجير الأسلحة النووية، فإنها تلاحظ أنه لا توجد قدرات دولية مختصة للتصدي للعواقب الإنسانية الكارثية الناجمة عن ذلك. وفي هذا الصدد، ترحب زامبيا بالمبادرة العالمية التي إطلقت مؤخرا بشأن الآثار الإنسانية للأسلحة النووية، التي أدت إلى توليد الطاقة والزخم اللذين تمسّ الحاجة إليهما في المناقشات بشأن نزع السلاح النووي.

وتؤيد زامبيا كذلك التعهد الصادر عن مؤتمر فيينا بشأن العواقب الإنسانية للأسلحة النووية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ ويهدف إلى سد الثغرة القانونية في حظر الأسلحة النووية والقضاء عليها. وتسلّم زامبيا بأهمية معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لمساهمتها في نزع السلاح النووي على الصعيد العالمي. وفي هذا الصدد، تود زامبيا اغتنام هذه الفرصة للترحيب بجميع الدول الأعضاء التي صادقت على المعاهدة، وتحث الدول المتبقية على القيام بذلك، ولا سيما الدول المدرجة في المرفق ٢، التي يلزم توقيعها وتصديقها على المعاهدة لتدخل حيز النفاذ.

إن وفد زامبيا يشعر بالقلق إزاء استمرار تصنيع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار غير المشروع بها ونقلها وتداولها – وهي الآفة التي لم تنج منها زامبيا. وقد كانت زامبيا، بوصفها إحدى الدول الموقعة على معاهدة تجارة الأسلحة حيث وقعت عليها في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، من بين الدول الأربعين الموقعة على المعاهدة التي شاركت في أعمال المؤتمر الأول للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة، الذي عقد في كانكون، بالمكسيك في الفترة من ٢٤ إلى ٢٧ آب/أغسطس بحضور ١٢٠ دولة، بما في ذلك المجتمع المدني.

ولا تزال زامبيا ملتزمة بالتصديق على معاهدة تجارة الأسلحة، التي دخلت حيز النفاذ في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، بعد أن تم تفسير جميع الجوانب القانونية بشكل كامل. وتؤيد زامبيا كذلك معاهدة تجارة الأسلحة في إنشاء تجارة دولية بالأسلحة التقليدية ملزمة قانوناً. كما أن بلدي يتعهد بالعمل مع جميع الدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة في منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية والقضاء عليه.

وفي الختام، أود أن أكرر تأكيد التزام حكومة بلدي بالجهود العالمية الرامية إلى تحقيق نزع السلاح الكامل في جميع الجوانب، والتضامن معها.

السيد إمفولا (ناميبيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى في دورتها السبعين، وأن أؤكد لكم دعم وفد بلدي الكامل. وأود أيضا أن أهنئ سائر أعضاء المكتب على انتخابهم.

يعرب وفد بلدي عن تأييده للبيانين اللذين أُدلي بهما نيابة عن بلدان حركة عدم الانحياز ومجموعة الدول الأفريقية (انظر A/C.1/70/PV.2).

إن الركائز الثلاث لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وهي الاستخدامات السلمية، وعدم الانتشار ونزع السلاح النووي، هي أدوات أساسية لتعزيز السلم والأمن الدوليين. وتود ناميبيا أن تؤكد على ضرورة أن يظل نزع السلاح النووي ذا أولوية على جدول أعمال اللجنة. ونجدد مرة أخرى دعوتنا القوية للدول الحائزة للأسلحة النووية إلى الامتثال الكامل لالتزاماتها القانونية وتعهداتها القاطعة بتحقيق الإزالة الكاملة للأسلحة النووية دون مزيد من التأخير، في إطار من الشفافية، بطريقة لا رجعة فيها ويمكن التحقق منها دوليا.

ومن الضروري أن تحصل جميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية على ضمانات ملزمة قانونا تكون عالمية وغير مشروطة وغير تمييزية من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية لكفالة عدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها تحت أي ظرف من الظروف. أن تحسين الأسلحة النووية الموجودة أو تحديثها، بما في ذلك تطوير أنواع جديدة، يتناقض مع هدف التوصل إلى نزع السلاح النووي. وعلى غرار العديد من الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار، تعرب ناميبيا عن أسفها إزاء فشل المؤتمر التاسع لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مشروع الوثيقة الختامية، على الرغم من الجهود التي بذلتها وفود عديدة.

ولا تزال ناميبيا طرفا موقّعا ملتزما بمعاهدة بليندابا لعام ١٩٩٦، التي توفر درعا وقائيا لأفريقيا بمنع وضع الأجهزة المتفجرة النووية في القارة وحظر اختبار تلك الأسلحة المدمرة فيها، بوصفها المنطقة الوحيدة الخالية من الأسلحة النووية. وفي الصدد نفسه، تنضم ناميبيا إلى الداعين إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وتعرب عن قلقها لعدم تنفيذ الالتزامات والتعهدات المنصوص عليها في خطة عمل المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار عام ٢٠١٠ المتعلقة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

وترحب ناميبيا بانضمام دولة فلسطين إلى المعاهدة بوصفها الدولة الـ ١٩١ الطرف فيها. وبالمثل، ترحب ناميبيا بالاختتام الناجح للمفاوضات النووية بين جمهورية إيران الإسلامية ومجموعة البلدان الثلاثة في الاتحاد الأوروبي + ٣ التي أسفرت عن إكمال وضع خطة العمل الشاملة المشتركة في ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٥. وترى ناميبيا – فيما يتعلق بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية – أن من الأهمية بمكان تحقيق الانضمام العالمي إليها، ما سيؤدي إلى بدء نفاذها في وقت مبكر. ولا ريب أن المعاهدة أداة لوقف المزيد من تطوير الأسلحة النووية أو انتشارها، وهي تسهم بذلك في تحقيق هدف نزع السلاح النووي. وعليه، فإننا نرحب بعقد المؤتمر الوزاري التاسع المعني بتيسير بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل، المعقود في ٢٩ أيلول/سبتمبر في نيويورك، ونشيد بتصديق جمهورية أنغولا على المعاهدة. ونحث بقية بلدان المرفق ٢ التي لم تفعل بعد، على التوقيع والتصديق عليها.

ونعيد تأكيد أهمية الاعتبارات الإنسانية في سياق جميع المداولات المتعلقة بالأسلحة النووية، وفي تعزيز هدف نزع

السلاح النووي. وبالتالي، فإننا نرحب بزيادة التشديد على العواقب الإنسانية الكارثية للأسلحة النووية. وفي ذلك الصدد، نؤكد مجددا ضرورة امتثال جميع الدول في جميع الأوقات بأحكام القانون الدولي الواجبة التطبيق، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني. وإن أي استخدام للأسلحة النووية يعدُّ انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة وجريمة ضد الإنسانية. ويقينا أن القضاء التام على الأسلحة النووية والتأكد من عدم إنتاجها مطلقا مرة أخرى هما الضمانان المطلقان الوحيدان ضد العواقب الإنسانية الكارثية الناجمة عن استخدام تلك الأسلحة. وتقع المسؤولية الرئيسية عن الأمان النووي على عاتق فرادى الدول، وبالتالي فإن المسؤولية عن الأمن النووي في حدود إقليم الدولة تقع كليا على عاتق تلك الدولة. وينبغي السعي إلى وضع القواعد المتعددة الأطراف والمبادئ التوجيهية، فضلا عن القواعد المتعلقة بالأمن النووي في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونحن على اقتناع بأنه يجب ألا تُستخدم التدابير والمبادرات الرامية إلى تعزيز الأمان والأمن النوويين ذريعة لحرمان أو تقييد حق البلدان النامية غير القابل للتصرف في تطوير الطاقة النووية والبحث فيها وإنتاجها واستخدامها للأغراض السلمية.

وأخيرا، نود أن نشدد على أن مفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف لن تتمكن من تحقيق نتائج ملموسة إلا بتوفر الإرادة السياسية الحقيقية والصادقة لدعم هذه العملية.

السيدة غارسيا مويانو (أوروغواي) (تكلمت بالإسبانية): نظرا لأن هذه هي المرة الأولى التي تأخذ فيها أوروغواي الكلمة في إطار اللجنة الأولى، فإننا نود أن نهنئكم، سيدي الرئيس، وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم. ونتمنى لكم كل النجاح في عملكم، وأؤكد لكم دعم وفد بلدي الكامل.

تؤيد أوروغواي البيان الذي أدلى به ممثل إكوادور باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (انظر A/C.1/70/PV.4).

وتلتزم أوروغواي بشدة بمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وترفض تكديس تلك الأسلحة واستخدامها بطريقة مزعزعة للاستقرار. إن الأسلحة التقليدية هي أسلحة الدمار الشامل الحقيقية في منطقة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وهي تهدد المدنيين، وخاصة النساء والأطفال.

وأوروغواي على اقتناع بأن معاهدة تجارة الأسلحة تمثّل خطوة رئيسية صوب تنامي المسؤولية والقواعد الدولية المعنية بالاتجار بالأسلحة التقليدية، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وأجزائها ومكوناتها وذخائرها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن من شأن تنظيم هذه التجارة أن تكون له آثار ملحوظة على النزاعات المسلحة، وعلى ضحايا العنف المسلح من المدنيين بشكل رئيسي، وخاصة النساء والأطفال. ومن شأنه أن يعزز السلام والأمن الدوليين، وبالتالي يسهم في الحد من نقل الأسلحة إلى مناطق النزاع. ومع ذلك، يجب ألا نغفل عن الهدف الأساسي للمعاهدة، ألا وهو إنقاذ الأرواح. ولتحقيق ذلك، يجب علينا أن نوحد قوانا ونبذل قصارى جهدنا لمنع وقوع الاعتداءات وأعمال العنف ضد المدنيين، وأن نحول دون تزايد الضحايا بينهم. وما زال بلدنا يبذل قصارى جهده لأجل التنفيذ الكامل للمعاهدة على الصعيد الوطني، بما في ذلك في الأعمال التحضيرية لعقد المؤتمر الأول للدول الأطراف الرامي إلى تحقيق التنفيذ الفعال لمعاهدة تجارة الأسلحة.

ونرى أن برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه يمثّل أداة بالغة الأهمية ومعيارا دوليا

للمضي قدما في مكافحة الاتجار غير المشروع بتلك الأسلحة. ونعرب عن تقديرنا لاعتماد الوثيقة الختامية بتوافق الآراء في اجتماع الدول الخامس الذي يعقد كل سنتين، المعقود في العام الماضي، للنظر في تنفيذ برنامج العمل والصك الدولي للتعقب. ونعرب عن تقديرنا أيضا لعقد الاجتماع المفتوح الثاني للخبراء الحكوميين المعني بتنفيذ برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة هذا العام.

ومع ذلك، فإن عدم إدراج الذخيرة في استعراض تنفيذ برنامج العمل ينتقص من تحليل الخبراء. وستواصل أوروغواي العمل على إدراج الذخيرة في ذلك التحليل، فضلا عن إضافة صياغة تتعلق بمراقبة الحدود. وعلاوة على ذلك، يجب علينا أن نعزز التعاون بين الدول بغية مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة وتعزيز أوجه التآزر القائمة بين برنامج العمل والمعاهدات التي لا يمكن إنكارها. ونشدد أيضا على أهمية اعتماد آخر قرار لمجلس الأمن بشأن الأسلحة الصغيرة، وهو يسعى إلى منع الاتجار غير المشروع بها، فضلا عن الوقاية من الأثر المزعزع للاستقرار المترتب عن تخزين الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وإساءة استخدامها.

وتلتزم أوروغواي بتعزيز نظام نزع السلاح وعدم الانتشار بوصفها دولة غير حائزة للأسلحة النووية. وهي تؤيد تعزيز تعددية الأطراف في جهودها الرامية إلى تحقيق نزع السلاح الكامل والشامل، علاوة على تعزيز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ويعدُّ التزام أوروغواي بالإطار التنظيمي المتعدد الأطراف جزءا من سياستنا الخارجية، التي تؤيد وتستحسن ضرورة إحراز مزيد من التقدم نحو مفاوضات شاملة متعددة الأطراف، غير تمييزية وشفافة بين جميع البلدان، بغض النظر عن حجمها وقوتها، بغية تحقيق نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية صارمة. ونؤكد مجددا في ذلك الصدد، أهمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها حجر الزاوية في نظام نزع السلاح وعدم الانتشار. ونأسف لعدم التوصل إلى نتائج في مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار الذي عُقد في وقت سابق من هذا العام، والذي انتهى دون التوصل إلى وثيقة ختامية بعد انقضاء شهر واحد من المداولات. وسنواصل العمل على تحقيق التوازن بين الركائز الثلاث للمعاهدة: نزع السلاح وعدم الانتشار والاستخدام السلمي للطاقة النووية. ويقتضي ذلك إبداء المزيد من الالتزام والإرادة السياسية لتنفيذ الصكوك المكملة لمعاهدة عدم الانتشار، علاوة على ضرورة بدء المفاوضات الرامية إلى تيسير الهدف النهائي المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

إن المؤتمرات الدولية المعنية بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية، التي عقدت في أوسلو، ونايايريت، ومؤخرا في فيينا، أظهرت لنا القيود المفروض علينا من حيث حماية أنفسنا أو الدفاع عنها ضد الاستخدام العرضي أو المتعمد للأسلحة النووية. إن العواقب الإنسانية للدمار الذي تسببه هذه الأسلحة يجب أن تحظر صراحة وعلى وجه السرعة. ولذلك، فإننا ندعو إلى تحقيق وتنفيذ الالتزامات المتفق عليها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ورحبت أوروغواي بالإعلان، في تموز/يوليه الماضي، عن الاتفاق التاريخي الذي تم التوصل إليه بين إيران وبلدان مجموعة الخمسة زائدا واحدا فيما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني. وبلدنا، وإذ يسلم مرة أخرى بحق جميع الدول ذات القدرة في تطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية، فإنه يهنئ جميع الأطراف المعنية على التزامها الراسخ بالتوصل إلى اتفاق شامل ومرض. كما ندعو إلى الاحترام والامتثال الكاملين للشروط المنصوص عليها في الاتفاق. إن اعتماد وتنفيذ الاتفاق ينبغي أن يساعدا على تخفيف ما كان مصدرا هاما من مصادر التوتر

على الصعيد الدولي، وتشجيع تحقيق السلام والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وأوروغواي هي أحد البلدان التي شاركت بنشاط في إبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وبالتالي، فهي تؤيد الأمانة التقنية المؤقتة اللازمة لتنفيذ المعاهدة وضمان سلامة النظام، ولا سيما نظام الرصد الدولي. ونود أن نؤكد مرة أخرى على الأهمية الحاسمة لبدء نفاذ المعاهدة. ولهذا السبب، نحث الدول المدرجة في المرفق ٢ من المعاهدة على التصديق عليها في أقرب وقت ممكن. كما نحث جميع دول المجتمع الدولي على مواصلة وقفها الاختياري للتجارب النووية واختبار الأجهزة المتفجرة الأخرى من هذا القبيل.

وفيما يتعلق بالمفاوضات المعلقة، ندعو مؤتمر نزع السلاح إلى الشروع، دون مزيد من التأخير، في مفاوضات على معاهدة غير تمييزية يمكن التحقق منها دوليا لحظر إنتاج المواد الانشطارية المعدة لصنع الأسلحة النووية. ونحث أيضا، بدون أي شروط على بدء المفاوضات بشأن إبرام اتفاق ملزم قانونا بشأن ضمانات الأمن السلبية. وهذا الاتفاق أمر حيوي لضمان عدم معاناة الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من العواقب الكارثية المترتبة على استخدام هذه الأسلحة أو التهديد باستخدامها من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية.

تدعم أوروغواي باستمرار إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في جميع أنحاء العالم. وبوصف أوروغواي عضوا نشطا في أول منطقة خالية من الأسلحة النووية على كوكب الأرض، أي، عضوا في معاهدة تلاتيلولكو، فإنها تحث على الاعتراف بجميع تلك الاتفاقات واحترام هيئاتها الإقليمية. ومرة أخرى، ندعو الدول الحائزة للأسلحة النووية وأي دولة أخرى مذكورة في البروتوكولات ذات الصلة الملحقة بالمعاهدات المنشئة لهذه المناطق التي لم توقع أو تصدق على هذه البروتوكولات أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن. وفي الوقت نفسه، نطالب بتعديل التحفظات أو التفسيرات الأحادية الجانب التي صاغتها الدول الحائزة للأسلحة النووية أو سحبها بدون شروط، لأنها تقوض مركز الدولة الخالية من الأسلحة النووية في منطقة ما. وعلاوة على ذلك، تأسف أوروغواي لعدم عقد المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، وفقا للقرار المتعلق بهذا الموضوع الذي تم اعتماده في مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدها لعام ١٩٩٥. وفي هذا الصدد، نحث جميع الأطراف على عقد المؤتمر الذ طال أمد توقعه بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط في أقرب وقت ممكن من أجل المساعدة على إحلال الاستقرار والسلام إلى تلك المنطقة.

إن تعزيز نظام نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة يقتضي أيضا التنفيذ الفعال للاتفاقيات التي تسعى إلى حظر وإزالة أسلحة الدمار الشامل الأخرى. وفي هذا الصدد، نكرر التأكيد على أنه بالنسبة لأوروغواي، يمثل القضاء التام على الأسلحة الكيميائية والبيولوجية أولوية لنزع السلاح وعدم الانتشار. وهذا هو السبب في أن بلدنا ما برح يسعى للتعجيل بتحقيق الانضمام العالمي إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وفي هذا الصدد، نحث جميع الدول الحائزة لتلك الأسلحة على التقيد بالالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقية وتدمير ترساناتها.

وتكرر أوروغواي تأكيد أهمية قرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣) في هذا الصدد، والقرار الذي اتخذه بشأن هذا الموضوع المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، والصكوك التي تنص على إنشاء البعثة المشتركة وغيرها من الإجراءات المتعلقة بتدمير برنامج الأسلحة الكيميائية للجمهورية العربية السورية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن قرار

مجلس الأمن ٢٢٣٥ (٢٠١٥) يسعى إلى تحديد، إلى أبعد حد ممكن، هوية المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية.

وتدرك أوروغواي أهمية مؤتمر نزع السلاح بوصفه المحفل متعدد الأطراف الحقيقي للمجتمع الدولي لمناقشة نزع السلاح، فضلا عن الدور الذي تضطلع به في المفاوضات على مسائل نزع السلاح ذات الأولوية. ومع ذلك، لم يتمكن المؤتمر من تنفيذ برنامج عمل يفي بتطلعات المجتمع الدولي واحتياجاته. وفي هذا الصدد، تعتقد أوروغواي أن أحد السبل الممكنة لتنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح هي من خلال توسيع عضويته لتشمل الدول التي أعربت عن مصلحة مشروعة في أن تصبح جزءا من تلك الهيئة. وما برح بلدنا يعرب رسميا عن رغبته في الانضمام إلى مؤتمر نزع السلاح، كما فعلت الدول الأخرى التي ما فتئت تنادي، منذ عام ١٩٨٢، بتوسيع عضوية الهيئة.

وتقع على عاتقنا مسؤولية استنفاد جميع الوسائل المتاحة من أجل المضي قدما في تحقيق هدف نزع السلاح ومنع الانتشار، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، وهو الهيئة العليا المكلفة بصون السلم والأمن الدوليين.

السيد رولاند (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): نظراً لأن هذه هي المرة الأولى التي آخذ فيها الكلمة في اللجنة الأولى، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئكم، سيدي الرئيس، على تولي منصبكم، وأن أؤكد لكم كامل دعم وفد بلدي لكم.

أود أيضا أن أعرب عن تأييدي للبيان الذي أدلى به في وقت سابق خلال هذه المناقشة باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه (انظر A/C.1/70/PV.2).

إن المملكة المتحدة تفخر بأنها كانت جزءا من الأمم المتحدة منذ تأسيسها. ويشرفنا أن أول اجتماع للجمعية العامة قد عقد في لندن، قبل ٧٠ عاما. وبعد مرور سبعين عاما، قال وزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكمنولث للمملكة المتحدة في بيانه خلال الجزء رفيع المستوى الذي جرى في بداية هذه الدورة:

وما فتئت بريطانيا تعتقد أن الاستقرار الذي نسعى إليه في العلاقات بين الدول، يتحقق بشكله الأفضل من خلال إطار القوانين والمعايير والمؤسسات التي تشكل معا النظام الدولي المبني على القواعد الذي وضع بعد الحرب العالمية الثانية، والذي يقع ميثاق الأمم المتحدة في صميمه (A/70/PV.18، صفحة ٢٧).

وهذا الإطار من القوانين والمعايير والمؤسسات حيوي لسير العمل فيما يتعلق بالمسائل التي تتناولها اللجنة الأولى كما هو بالنسبة لعمل أي هيئة أخرى تابعة للأمم المتحدة. وقد استند إليه أكثر من عشر سنوات من المفاوضات العسيرة بشأن المسألة النووية الإيرانية، التي اختتمت هذا العام في ١٤ تموز/يوليه، عندما وافقت المملكة المتحدة، إلى جانب شركائنا من مجموعة الدول الأوروبية الثلاث /الاتحاد الأوروبي والدول الثلاث، على خطة العمل الشاملة المشتركة مع إيران، مما سيعني التفتيش غلى برنامج إيران النووي وفرض قيود صارمة عليه. وبموجب هذا الاتفاق، إيران ستمنح الوكالة الدولية للطاقة الذرية فرصة غير مسبوقة لإمكانية الوصول إمن أجل التحقق من التقيد بالقيود المفروضة على برنامجها النووي، بما في ذلك من خلال تنفيذ البروتوكول الإضافي لاتفاق الضمانات الخاص بإيران. وتستند خطة العمل تلك إلى مبادئ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؛ وسوف تعطي المجتمع الدولي الثقة بأن برنامج إيران النووي سلمي حصرا وسيبقى

كذلك. ويجب أن ينصب تركيزنا الآن على التنفيذ السريع والكامل لخطة العمل.

إن هذا الإطار من القوانين والمعايير والمؤسسات، من حيث انطباقه على المسائل التي تتناولها هذه اللجنة، قد نضج على مر الزمن، وهو مستدام. وتظل معاهدة عدم الانتشار تكتسي أهمية حيوية بالنسبة للمجتمع الدولي. فقد قامت المعاهدة بدور لا مثيل له في الحدّ من سباق التسلّح، ولا تزال تؤدي دورا في إبقاء العالم آمنا. ومن المؤسف أن مؤتمر الأطراف لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لهذا العام قد أخفق بفارق عدد أصوات بسيط في التوثل إلى توافق في الآراء بشأن وثيقة ختامية، على الرغم من بذل الكثيرين أفضل ما عندهم من جهود كثيرة، ولا سيما نحن.

ولكن عدم التوصل إلى توافق في الآراء هذا العام لا يقوض المعاهدة ولا يغير التزامات الدول بموجبها. وتوفر خطة العمل المتفق عليها في مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠، خارطة طريق شاملة لجميع الدول الأطراف في المعاهدة للمضي قدما بجهود نزع السلاح وعدم الانتشار والاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية.

وهي لا تزال سارية، كما هو حال الاتفاقات التي ترجع إلى عامي ٢٠٠٠ و ١٩٩٥. وشهدت دورة الاستعراض للفترة ٢٠١٠-٢٠١٥ بعض التطورات الهامة بشأن ركيزة نزع السلاح وحدها. فقد كان هناك مستوى غير مسبوق من الشفافية بين الدول الحائزة للأسلحة النووية، وبين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية. واستمر عدد الأسلحة النووية المنشورة في الانخفاض. وخفضت المملكة المتحدة عدد الرؤوس الحربية الجاهزة للتشغيل إلى ما لا يزيد عن ١٢٠. وستواصل المملكة المتحدة اتخاذ تلك الإجراءات، وذلك من خلال العمل الوثيق مع شركائنا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ومع أننا نأسف لعدم انعقاد مؤتمر إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها في الشرق الأوسط، فإنه ليس لدينا أي شك في أن قرار المؤتمر الاستعراضي لعام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط سيبقى سارياً إلى أن تتحقق أهدافه وغاياته. ونحن ملتزمون التزاماً مطلقاً بإنشاء هذه المنطقة، تمشياً مع قرار عام ١٩٩٥ والخطوات المتفق عليها في مؤتمر عام ٢٠١٠. وفي الواقع، وبسبب الجدية التي ننظر بها إلى مسؤولياتنا بوصفنا أحد مقدمي قرار عام ١٩٩٥، فإننا لم نتمكن من الانضمام إلى توافق الآراء في مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لهذا العام. فلا بدّ لأي عملية تفضي إلى إنشاء منطقة كهذه في الشرق الأوسط، لكي تكون لها فرص نجاح معقولة، من أن تقوم على أساس ترتيبات يتم التوصل إليها بحرية بين جميع دول المنطقة. ونحن على استعداد للمساعدة في هذه العملية بأي طريقة نستطيعها. وتحقيقاً لهذه الغاية، سنستمر في التواصل الرسمي وغير الرسمي مع المشاركين في تقديم القرار ودول المنطقة.

ما زال يتعيّن تعزيز إطار القوانين والقواعد والمؤسسات في العديد من المجالات الهامة. ويسرنا أن اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية قد حققت العالمية تقريباً. ونرحب بانضمام بورما وأنغولا إليها في الآونة الأخيرة، ونتطلع إلى الترحيب بانضمام جنوب السودان إلى الاتفاقية في المستقبل القريب. ونحث الدول الأعضاء الثلاث المتبقية في الأمم المتحدة التي لم تتخذ بعد قراراً إيجابياً بالانضمام إلى الاتفاقية – وهي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ومصر وإسرائيل – على أن تفعل ذلك دون مزيد من التأخير. ويمكن مواصلة تعزيز الاتفاقية من خلال التنفيذ الكامل والفعال لها على الصعيد الوطني والحفاظ على مصداقية نظام التحقق الذي تنص عليه الاتفاقية.

إن تنفيذ معاهدة تجارة الأسلحة خطوة هامة إلى الأمام، حيث أنه يشكل إضافة إلى إطار القوانين والقواعد المتعلقة

بالأسلحة التقليدية. ونجح المؤتمر الأول للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة في إرساء الأسس للدعم العملي الفعال للمعاهدة. ومن خلال العمل مع الشركاء، ينبغي أن تكون أولوياتنا الآن ذات شقين: تأمين التنفيذ الفعال للمعاهدة من جانب الدول الأطراف والاستمرار في جهودنا الرامية إلى تعزيز عالميتها. وتتوقف قوة المعاهدة على عدد الدول الأطراف التي صدقت على المعاهدة أو انضمت إليها وأدمجت متطلبات المعاهدة في عملياتها لمراقبة الصادرات على الصعيد الوطني.

تؤيد المملكة المتحدة تأييداً قوياً اتفاقية الأسلحة البيولوجية. ونعتقد أن من مصلحتنا جميعاً ضمان أن تظل الاتفاقية مهمة وفعالة. وسيوفر مؤتمر استعراض الاتفاقية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ فرصة هامة لنا لتحسين الثقة في امتثال الدول الأطراف. ومن أجل ضمان نتيجة مثمرة للمؤتمر الاستعراضي، نعتقد أنه يجب علينا أن نستفيد أكثر من عملية اللجنة التحضيرية في السنة المقبلة، وذلك بالتركيز على المسائل الجوهرية بالإضافة إلى المسائل الإدارية العادية.

إن المملكة المتحدة ملتزمة بتحسين أمن المواد النووية والإشعاعية. ونعمل عن كثب مع الشركاء الدوليين، سواء على الصعيد الثنائي أو من خلال المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية، لتأمين المواد وأسلحة الدمار الشامل. وقد قدّم برنامجنا للحد من التهديدات العالمية أكثر من ٩ ملايين جنيه إسترليني لصندوق الأمن النووي التابع للوكالة في الفترة من نيسان/أبريل ٢٠١٣ إلى آذار/مارس ٢٠١٥، ونحن مسرورون لأدائنا دوراً أساسياً في الإزالة النهائية لليورانيوم العالي التخصيب من أوزبكستان في الشهر الماضي. واستشرافاً للمستقبل، نرى أن مؤتمر قمة الأمن النووي الرابع، المقرر عقده في نيسان/أبريل ٢٠١٦، والمؤتمر الدولي للأمن النووي للوكالة الدولية للطاقة الذرية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، يشكلان فرصتين رئيسيتين لتعزيز التعاون الدولي في هذا المجال.

وقد أعلنت الدول الرئيسية التي لا تخضع جميع مرافقها النووية للضمانات، ومن بينها المملكة المتحدة، وقفاً اختيارياً لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. وترى المملكة المتحدة في بدء المفاوضات والاختتام المبكر لها بشأن إبرام معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية خطوة ضرورية في أي مسار لنزع السلاح النووي؛ ويشكل التفاوض بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في مؤتمر نزع السلاح، إضافة إلى اعتماد برنامج عمل متوازن وشامل، أولوية بالنسبة لنا أيضاً. وفي ذلك الصدد، يسعدنا أن فريق الخبراء الحكوميين المنشأ بشأن تلك المسألة تمكن من تقديم تقرير موضوعي (انظر A/70/81). ونوصي بتقديم التقرير إلى الجمعية العامة.

وينبغي ألا ننسى أن هناك بعض التحديات الكبيرة في إطار القوانين والقواعد والمؤسسات التي تدعم عملنا. وتدين المملكة المتحدة التطوير المستمر من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لبرامجها النووية وبرامج القذائف التسيارية في انتهاك مباشر لقرارات مجلس الأمن، وكذلك رفضها الامتثال للقوانين والأعراف الدولية. ومن الضروري أن تواصل جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة العمل لمنع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من حيازة وتطوير أسلحة نووية، وضمان التنفيذ الصارم لأنظمة جزاءات الأمم المتحدة من أجل مراقبة سبل وصول جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى المواد الحساسة ذات الصلة بالانتشار النووي ولمنعها من تصدير الأسلحة والتكنولوجيا. ويجب أن تتقيد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن ومعاهدة عدم الانتشار. ويشمل ذلك عدم إجراء

تجارب نووية أخرى أو تجارب متعلقة بتكنولوجيات القذائف التسيارية.

إن التقارير عن استمرار استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية والعراق مروعة. وتدين المملكة المتحدة أي استخدام للأسلحة الكيميائية، من قبل أي طرف كان وفي أي مكان. ومنذ اتخاذ قرار مجلس الأمن ٢٢٠٩ (٢٠١٥) في آذار/مارس، صدر ما يزيد على ٩٠ ادعاء باستخدام الأسلحة الكيميائية في سورية، وكانت الغالبية العظمى من تلك الادعاءات ضد نظام الأسد. ويجب التحقيق في جميع الادعاءات ذات المصداقية، ولا بد من محاسبة الجناة. ويحدونا الأمل في أن يساعد التنفيذ السريع لآلية التحقيق المشتركة المحايدة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة بشأن ادعاءات استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية على معالجة هذه المشكلة. ومن المهم للغاية بعد أن أنشئت هذه الآلية أن تتحرك الدول الآن لتمويلها. ويسر المملكة المتحدة المساهمة الفورية بمبلغ قدره ١٥٠ ٠٠٠ جنيه إسترليني.

وبينما نرحب بالتقدم المحرز بشأن تدمير برنامج الأسلحة الكيميائية المعلن عنه في سورية، فإننا ما زلنا نشعر بالقلق إزاء المسائل المعلقة ومن أبرزها تقرير فريق تقييم الإعلانات التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في تشرين الأول/أكتوبر بشأن الإعلان الذي أصدرته سورية بموجب اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية. ويجب ألا نقف مكتوفي الأيدي حيال عدم وجود تفسير واضح للكميات الضخمة من المواد الكيميائية والسلائف المدرجة في الجدول ١، وعدم قيام الحكومة السورية بتقديم إجابات مرضية على الأسئلة المتعلقة بالعينات ومرافق البحوث وبرنامجها للأسلحة الكيميائية، حسبما تقتضيه الاتفاقية. ويجب أن تمتثل الحكومة السورية لالتزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية، بما في ذلك توفير الشفافية الكاملة، بحيث يتمكن المجتمع الدولي من الوثوق في نزاهة بياناتها، وتصديق أن سورية أعلنت برنامجها بصورة كاملة وأن جميع المواد ذات الصلة قد تم تدميرها.

وبينما تظهر مسائل جديدة، ينبغي أن ننظر في كيفية تطبيق إطار القوانين والقواعد والمؤسسات عليها. وتؤمن المملكة المتحدة إيماناً قوياً بأنه من أجل كفالة الحفاظ على بيئة الفضاء الخارجي لصالح البشرية جمعاء، يجب على الدول أن تعمل على توسيع نطاق النظام الدولي القائم على القواعد ليشمل الفضاء. ونشعر بخيبة أمل من عدم تمكّن البلدان من الدخول في مفاوضات عندما اجتمعت في نيويورك في تموز/يوليه، على الرغم من أن الاجتماع شكل تبادلاً مفيداً للآراء بشأن بعض المبادئ الرئيسية لقواعد السلوك التي تساعد في الحفاظ على الفضاء الخارجي من أجل الصالح المشترك العالمي. ومن الواضح أن جميع الحاضرين اتفقوا على ضرورة أن تقوم الدول التي ترتاد الفضاء، وتلك التي تطمح إلى أن تصبح مرتادة للفضاء، بالمضي قدماً في تدابير الشفافية وبناء الثقة في الفضاء بما يشمل الأنشطة المدنية والعسكرية على السواء. وستواصل المملكة المتحدة تقديم الدعم والعمل نحو تحقيق هذا الهدف وتشجع الدول الأخرى على دعم هذا الهدف لما فيه مصلحة الجميع.

وترحب المملكة المتحدة بالتقرير (انظر A/68/98) الصادر عن فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي، وهو الفريق المشكّل مؤخراً. وتؤكد من جديد أن القانون الدولي منطبق في الفضاء الإلكتروني. ويشكل تقيد الدول بالقانون الدولي، ولا سيما التزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة، إطارا أساسيا لأعمالها في استخدامها لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات. والإشارات إلى الحق الأصيل للدول في الدفاع عن النفس، كما هو معترف به في ميثاق الأمم المتحدة، وإلى مبادئ الضرورة والتناسب والإنسانية والتمييز،

على النحو المنصوص عليه في القانون الدولي الإنساني، تشكل إيضاحا هاما للحقوق والمسؤوليات القانونية للدول. ونرحب أيضاً بتوصيات التقرير المتعلقة بقواعد السلوك المسؤول للدول وتدابير بناء الثقة. ويمكن للقواعد الطوعية غير الملزمة أن تعزز الأمن الدولي عن طريق وضع توقعات ومعايير واضحة لنشاط الدول في الفضاء الإلكتروني. ونرحب أيضاً بالاعتراف بدور بناء القدرات في تعزيز أمن الفضاء الإلكتروني الدولي.

لقد صمد هذا الإطار من القوانين والقواعد والمؤسسات، التي تشكل مجتمعة النظام الدولي القائم على القواعد، وأصبح أقوى على مدى الـ ٧٠ عاماً الماضية، إذ تطور لمواجهة التحديات الجديدة في العملية التي شهدت فترات من التقدم البطيء وفترات من التقدم السريع، ولكنه يمثل تقدما في نهاية المطاف. إنها ٧٠ عاماً لم تشهد حربا على نطاق الحروب التي وقعت خلال فترة الـ ٧٠ عاماً التي سبقتها. وقد واجه النظام تحديات في الماضي، وهو يواجه تحديات الآن. ولا سبيل إلى إنكار تزايد عدم اليقين القائم في البيئة الأمنية العالمية اليوم.

ونعتقد اعتقادا راسخا، في مواجهة عدم التيقن ذلك، أن أفضل طريقة لتحقيق ما نسعى إليه من استقرار في العلاقات بين الدول هي من خلال نظام دولي قائم على القواعد. ويمكننا ضمان الاستفادة من المكاسب التي تحققت بشق الأنفس في السنوات السبعين الماضية وعدم إهدارها، وذلك بالعمل معا من خلال هذا النظام بصبر وبطريقة منهجية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل إعطاء الكلمة للمتكلم التالي، أود أن أذكر الوفود بأن تقتصر في مداخلاتها على ١٠ دقائق عندما تتكلم بصفتها الوطنية.

السيد علوان (العراق): بما أنها المرة الأولى التي يأخذ فيها وفد بلدي الكلمة في أعمال اللجنة الأولى، يسرني في البداية أن أتقدم إليكم، السيد الرئيس، بالتهنئة لانتخابكم رئيسا للجنة الأولى وإلى سائر أعضاء هيئة المكتب، معربين عن شكرنا وتقديرنا لسلفكم ولأعضاء المكتب خلال الدورة السابقة. وإننا على ثقة تامة بأن ما تتمتعون به من خبرة ومهارات دبلوماسية ستساهم في إنجاح إدارة اجتماعاتنا، مؤكدين دعم وفد بلدي لكم للتوصل للنتائج الإيجابية التي نتطلع لتحقيقها جميعا لإيجاد عالم ينعم بالأمن والاستقرار.

يؤيد وفد بلدي البيان الذي ألقاه ممثل عمان باسم المجموعة العربية، والبيان الذي ألقاه ممثل إندونيسيا باسم الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز. (انظر A/C.1/70/PV.2).

تؤمن حكومة بلدي إيمانا مطلقا بأن المسؤولية تقع علينا جميعا في احترام وتنفيذ المعاهدات والاتفاقيات والترتيبات الدولية المتعلقة بنزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار، بما فيها القرارات الصادرة عن مجلس الأمن، خاصة التي تتعلق بعدم الانتشار ومنع وصول الأسلحة بكافة مسمياتها إلى المجموعات الإرهابية. وفي هذا السياق، بينما نعقد اجتماعنا في اللجنة الأولى الموقرة هذه، فإن بلدي العراق يخوض، نيابة عن العالم، حربا شرسة في مواجهة أعتى قوى الإرهاب الدولي المتمثل في كيان داعش الإرهابي، الأمر الذي يتطلب موقفا جادا وحازما من جميع أطراف المجتمع الدولي لتنفيذ التزاماتها بموجب معاهدات وصكوك نزع السلاح كافة، لا سيما فيما يتعلق بمنع وصول الأسلحة إلى تلك المجاميع الإرهابية.

كذلك يؤمن العراق إيمانا راسخا بأن مفهومي الأمن والسلم الدوليين أصبحا جزءا لا يتجزأ من المعاهدات والصكوك الدولية الخاصة بنزع السلاح، وهو ما حرص بلدي على تضمينه في دستوره الدائم في المادة ٩ (٥)، الخاصة بمنع حيازة وتطوير واستخدام كافة أنواع أسلحة الدمار الشامل. وهذا ما يشجعني للرد على بيان أحد الوفود الذي ما فتئ يوجه الاتهامات في مسألة أهمية تنفيذ الالتزامات المتعلقة بنزع السلاح، بينما هو ليس طرفا في اتفاقيات نزع السلاح، لا سيما الصكوك الدولية المعنية بأسلحة الدمار الشامل،

مما يجعل الأراضي الخاضعة لكيانه مصدرا لحصول المجاميع الإرهابية على الأسلحة المحظورة كونه لا يقبل الانضمام إلى تلك الاتفاقيات ولا ينفذ الالتزامات المترتبة عليها ذاتيا.

يؤكد وفد بلدي على الركائز الثلاث لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وهي نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي والاستخدامات السلمية للطاقة النووية. كذلك يشدد على الدور الحيوي والمحورى للمعاهدة لكونها حجر الزاوية في النظام العالمي لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي، وعلى أهمية وفاء الدول النووية بالتزاماتها بموجب المادة السادسة من المعاهدة. ولكن حكومة العراق تعرب عن خيبة الأمل إزاء كسر التوافق بشأن الوثيقة الختامية للمؤتمر التاسع لاستعراض المعاهدة الذي عقد في وقت سابق من هذا العام. مما سينعكس سلبا على المعاهدة ومصداقيتها.

إذ أن فشل المؤتمر في هذه المرحلة الحساسة والحرجة التي يشهدها العالم في الوقت الحاضر سيؤثر سلبا ليس فقط على المعاهدة ومصداقيتها بشكل عام، وإنما بشكل خاص على منطقة الشرق الأوسط التي تشهد توترا غير مسبوق في العصر الحديث، خاصة مع فشل الجهود الدولية في عقد المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، الأمر الذي يعد تنصلا عن الالتزامات التي تضمنتها الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠. وبناء عليه، يطالب العراق بالتنفيذ العاجل والسريع لقرار مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ١٩٩٥ الخاص بالشرق الأوسط والوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠، في إطار رؤية إقليمية متكاملة وشاملة ومن دون ازدواجية. وفي السياق ذاته، يؤكد وفد العراق دعوته إلى ضرورة تنفيذ قرارا مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١)، الذي طالب إسرائيل، في الفقرة الخامسة منه، بأن تضع فورا منشآتها النووية كافة تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

يواجه المجتمع الدولي في ظل البيئة الدولية الراهنة منعطفا حاسما ودقيقا يتطلب منا جميعا التكاتف ومضاعفة الجهود والتحلي بالإرادة السياسية الصادقة والعمل الدؤوب للحد من الانتشار العشوائي للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ولمنع الاتجار غير المشروع بتلك الأسلحة التي لا تختلف عن أسلحة الدمار الشامل في آثارها الكارثية، بل هي أكثر ضررا وأشد فتكا. وفي هذا الصدد، يؤكد العراق على الأهمية البالغة لتفعيل برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وتقديم المساعدة ونقل التكنولوجيا للبلدان النامية ومن ضمنها بلدي العراق، وبما يعزز قدرة الدول الأعضاء على مكافحة التهديدات المختلفة التي تواجهها.

وهو ما يعزز قدرة الدول الأعضاء على مكافحة التهديدات المختلفة التي تواجهها.

يعدُّ مؤتمر نزع السلاح المنتدى التداولي الوحيد المتعدد الأطراف بشأن نزع السلاح. وفي ظل تزايد الأزمات الإقليمية والتهديدات الإرهابية وتفاقم مخاطر انتشار أسلحة الدمار الشامل، ومنذ قرابة ١٩ عاما لم يتمكن المؤتمر من ممارسة دوره التفاوضي المناط به بشأن معاهدات نزع السلاح. لذا يتحتم علينا مضاعفة جهودنا للتوصل إلى اتفاق بشأن برنامج عمل شامل ومتوازن يستجيب لشواغل جميع الدول الأعضاء من أجل التقدم إلى الأمام وتحقيق الأهداف التي نتطلع إليها في مجال نزع السلاح، ولا سيما نزع السلاح النووي، والتي تصب في مصلحة السلم والأمن الدوليين.

تعتبر مشكلة انتشار الألغام الأرضية المضادة للأفراد ومخلفات الحرب، سواء كانت المتفجرات أو الذخائر العنقودية، من القضايا المهمة لما لها من آثار مدمرة على الواقع

البيئي والتنمية الاقتصادية. ولا يخفى على حضراتكم وعلى جميع ممثلي الدول المشاركة أن العراق يتصدر لائحة دول العالم التي تعاني من وجود الألغام في أراضيها، حيث يوجد قرابة ٢٥ مليون لغم مزروعة في مناطق مختلفة من الأراضي العراقية، وهي تؤثر بشكل جسيم على المواطنين وتقيد وصولهم إلى الخدمات الأساسية وتتسبب في قتلهم وتشويههم وإعاقة عودة السكان المهجّرين إلى مناطق سكناهم. وبالإضافة إلى ذلك، أصبح كاهل العراق مثقلا بهذه المشكلة المعقدة، بسبب الجماعات الإرهابية، لا سيما كيان داعش الإرهابي، لانتهاجها استراتيجية زرع الألغام في مساحات واسعة من الأراضي التي تسيطر عليها لعرقلة وإعاقة تقدم القوات العراقية باتجاه تحرير تلك المناطق. ولذلك، فإن حكومة بلادي، في الوقت الذي تشكر فيه جميع الدول والجهات التي قدمت المساعدة والدعم إلى العراق في هذا الصدد، فإنها تؤكد على الحاجة الماسة لمؤسساتنا الوطنية إلى الدعم والمساعدة بأشكالهما كافة من المجتمع الدولي، للتخلص من شبح هذا النوع من الأسلحة الفتاكة للعنصر البشري والاقتصادي والبيئي على حد سواء.

وعلى صعيد الأسلحة التقليدية، فقد اتخذ العراق خطوات إيجابية عديدة، آخرها الانضمام إلى اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معيّنة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، وجميع بروتوكولاتها الإضافية الخمسة. كما قدمت حكومة بلادي الأسبوع الماضي تقريري الشفافية ذات الصلة بموجب البروتوكولين الثاني والخامس، تنفيذا لالتزاماتها بموجب الاتفاقية.

وفي الوقت الذي يعرب فيه العراق عن قلقه البالغ من العواقب الوخيمة والكارثية التي يمكن أن تنجم عن أي تفجير نووي، سواء عن قصد أو خطأ من جراء استخدام الأسلحة النووية، فإنه يرحب بالجهود المبذولة لإحياء المناقشات الدولية في المؤتمرات الثلاثة التي انعقدت في النرويج والمكسيك والنمسا بشأن الآثار الإنسانية للأسلحة النووية. وفي هذا السياق، انضم العراق إلى تعهد النمسا حيث بلغ عدد الدول المنضوية إليه ١٥٩ دولة، الأمر الذي يفسر الدعم والتأييد العالميين الكبيرين اللذين يحظى بهما هذا التعهد.

وفي الختام، نود أن نحدد تمنياتنا للجنة الموقرة بالنجاح وتحقيق النتائج المرجوة، وبما يستجيب لشواغل الأعضاء كافة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل الاختتام، أود أن أذكّر الوفود بأن تقتصر بياناتها على ١٠ دقائق فقط عند التكلم بصفتها الوطنية.

وقد طلب عدد من الممثلين أخذ الكلمة ممارسة لحق الرد. وأود في ذلك السياق، أن أذكّر جميع الوفود بالقيد الزمني، مع الحرص على توافر الترجمة الشفوية.

السيد الكلي (ليبيا): شكرا، سيدي الرئيس، على إعطائي الكلمة لممارسة حق الرد حول فقرة وردت في بيان ممثلة دولة كوستاريكا يوم أمس، والذي تطرقت فيه إلى موضوع الذخائر العنقودية مشيرة إلى أن بعض الدول، من بينها ليبيا، قد استخدمت الذخائر العنقودية. وذكرت في بيانها، واقتبس:

”وتعرب كوستاريكا أيضا عن قلقها فيما يتعلق باستخدام الذخائر العنقودية في مؤخرا في أنحاء مختلفة من العالم“ (A/C.1/70/PV.4، صفحة ٢٢).

وفي هذا الخصوص، أود أن أؤكد أن ليبيا لم تمتلك مثل هذا النوع من الأسلحة.

السيد داينيكو (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أدلت ممثلة أوكرانيا في بيانها، بتعليقاتها المعتادة عن روسيا، والتي كما يدرك جميع الموجودين هنا، أنه لا يمكننا تفويتها دون الرد عليها.

ونشير إلى أن أوكرانيا قد شهدت مسائل تتعلق بالسيادة في مختلف أنحاء إقليمها نتيجة للانتفاضة المسلحة المناهضة للدستور التي حدثت فيها. وبعد الاستفتاء في القرم وانضمامها الطوعي إلى روسيا على أساس معاهدة دولية، أصبحت شبه الجزيرة هذه جزءا لا يتجزأ من الاتحاد الروسي. وبناء عليه لم يعد الاتفاق الثنائي المعيّن الذي شمل العناصر التي أشارت إليها ممثلة أوكرانيا ساري المفعول، وهي ممارسة دولية عادية. وبالتالي، فإن الادعاءات بانتهاكه من جانبنا لا تمت إلى الواقع بصلة، على أقل تقدير. وتبدو محاولة رفض حق إحدى القوى النووية وضع الأسلحة في أراضيها، بما في ذلك الأسلحة النووية، سخيفة.

وفيما يتعلق بعدوان روسيا المزعوم على دونباس، فإنني أود أن أشرح أن دونيتسك ولوهانسك هما منطقتان. ولا يسعنا إلا أن نؤكد عدم توفر أي دليل يؤيد التعليقات التي أدلت بها ممثلة أوكرانيا ولم يسبق أن قُدِّم دليل كهذا بالرغم من أننا طلبنا ذلك مرة تلو الأخرى. ولم تقدَّم أيضا أية تفاصيل محددة فيما يتعلق بنقل الأسلحة التقليدية إلى دونيتسك ولوهانسك. ونحن مدركون جيدا للحالة وللاتهامات الموجهة إلينا من الجانب الأوكراني، غير أنه لم يتوفر أي دليل عليها بعد. وهناك أيضا مسألة الغاز الطبيعي الذي يوفر إلى هاتين المنطقتين بسعر مخفض. فما هي استجابة كييف لذلك؟ فبدلا من المضي قدما نحو العملية السياسية والحوار المباشر مع دونيتسك ولوهانسك، تواصل القوات المسلحة الأوكرانية قصف البلدات والقرى. وقالت الممثلة الأوكرانية أن ٦٠٠٠ مدني قد لقوا حتفهم، غير أن الغالبية العظمى من الضحايا من منطقة دونباس.

وفيما يتعلق بالمتفجرات من مخلفات الحرب الموجودة في الأراضي الأوكرانية، فهي عبارة عن أجهزة غير منفجرة تعود إلى الجيش الأوكراني.

ويمكننا أن ننفق وقتا طويلا في الخوض في تفاصيل العناصر الواردة في البيان الأوكراني، ولكننا لن نفعل ذلك حرصا منا على الوقت. ونود أن نضيف القول أن الهدف الرئيسي الآن يتمثل في تحقيق اتفاقات مينسك.

وقد أُقرت تلك الاتفاقات مؤخرا في مؤتمر القمة لصيغة نورماندي، وهي تشكل الوسيلة الوحيدة لضمان السلام في الأراضي الأوكرانية، مما يصب في آن واحد في مصلحة روسيا، وبطبيعة الحال في مصلحة جارتنا.

السيد كانغ ميونغ شول (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): يأخذ وفد بلدي الكلمة لممارسة حق الرد على البيانات التي أدلت بها وفود كندا وفرنسا والمملكة المتحدة. تعتبر تلك الوفود حيازة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لأسلحة نووية عاملا رئيسيا في تصاعد التوتر في شبه الجزيرة الكورية. وفي الواقع، كما أوضح وفد بلدي في بيانه العام من قبل، فإن امتلاك الأسلحة النووية لم يكن خياره الأول. ولو لم تهدد الولايات المتحدة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بأسلحتها النووية، لم تكن المسألة النووية لتنشأ في شبه الجزيرة الكورية في المقام الأول.

ومنذ عام ٢٠١٣، واصلت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية اتباع استراتيجية تطوير الاقتصاد الوطني وفي نفس الوقت، تطوير الأسلحة النووية، ومن ثم الحفاظ على بيئة سلمية بفضل رادعنا النووي القوي وتسريع التنمية الاقتصادية وتحسين سبل معيشة الناس. وهذا هو ما تنطوي عليه الاستراتيجية ذات الشقين التي تتبعها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وفي الماضي، عارضت بعض البلدان استراتيجيتنا، معتقدة أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تطور قدراتها النووية لا لسبب سوى التسلط على الآخرين أو من أجل استخدام تلك القدرات كورقة مساومة. وأدركت تلك البلدان اليوم أنه لم يكن لدى جمهورية كوريا الشعبية

الديمقراطية خيار آخر، بالنظر إلى الحقائق السائدة في شبه الجزيرة الكورية؛ وأن ذلك كان هو الخيار الصحيح.

إن قوة الرادع النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هي ضمانة موثوقة تماما تقريبا للدفاع عن المصالح العليا للبلد وأمن الدولة، فضلا عن صون السلام والأمن والاستقرار على الصعيد الإقليمي في مواجهة محاولات العدوان من جانب القوى الأجنبية. إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بوصفها دولة حائزة للأسلحة النووية تتحلى بالمسؤولية، ستفي وتضطلع بالتزاماتها بكل إخلاص.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أعتذر عن أخذ الكلمة، لكنني أرغب في الرد على التعليقات التي أدلى بها ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

أولا وقبل شيئ، لم تهدد الولايات المتحدة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالأسلحة النووية. ويتعين على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية التوقف عن خطابها المنمق، والشروع في تنفيذ الالتزامات المتعلقة بجعل المنطقة غير نووية. وبصراحة، وإلى أن تتخذ كوريا الشمالية تلك الخطوات اللازمة، سيواصل المجتمع الدولي مطالبة كوريا الشمالية بتنفيذ التزاماتها.

السيد كانغ ميونغ شول (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): سأتكلم بإيجاز شديد. ما فتئت الولايات المتحدة تهدد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالأسلحة النووية منذ الأيام الأولى لتأسيس جمهوريتنا. وفي كل عام، تجري الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية تدريبات عسكرية مشتركة في شبه الجزيرة الكورية. وقد تجاوزت تلك التدريبات المدى إلى حد كبير، ويشير طابعها الاستفزازي إلى احتمال نشوب حرب. وركزت التدريبات العسكرية الأخيرة على عمليات الإنزال والضربات الجوية وعمليات المغاوير لاحتلال بيونغ يانغ. فما هي النية الحقيقية الكامنة وراء إجراء مناورات حربية هجومية واستفزازية أكثر من أي وقت مضى، وهي الأكبر في العالم، في شبه الجزيرة الكورية بعد أكثر من ربع قرن من نهاية الحرب الباردة؟ لقد لاحظ الكثيرون أن المناورات الحربية قد اتسعت من حيث نطاقها وشدتها في هذه السنة، وذلك بالتزامن مع اعتماد حكومة الولايات المتحدة في هذا العام لاستراتيجية إعادة التوازن في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. إنه لأمر جيد أن يُجرى الحوار والمفاوضات بصورة منتظمة وعلى أساس سنوي، ولكنه أمر في غاية الخطورة أن يتم إجراء مناورات عسكرية عدائية سنويا وعلى أساس منتظم في شبه الجزيرة الكورية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعتذر بالنيابة عن المترجمين الشفويين، ولكن يتعين عليهم المغادرة الآن.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أعتذر عن أخذ الكلمة، لكنني أرغب في الرد على اتهامات ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

أولا وقبل كل شيء، لا تشكل التدريبات التي أجريناها في الماضي مع جمهورية كوريا تهديدا لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وقد حرصنا على كفالة علم المجتمع الدولي بتلك المناورات وبنطاقها. وأكرر أن تلك التدريبات لم تشكل تهديدا لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. بل على العكس من ذلك، فإن أفعال جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ومسلكها هما اللذان يشكلان تهديدا للسلام والاستقرار في تلك المنطقة.

والنقطة الأخيرة، التي كان يتعين علي الإشارة إليها سابقا وأنا أريد أن أكون واضحا في هذا الشأن، هي أن الولايات المتحدة لا تعترف بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية كدولة حائزة للأسلحة النووية.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/١٥.